جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

علوم سياسية
علاقات دولية واستراتيجية

رقم: 032/ ع س/2019

إعداد الطالب:
بسكري حسين

يوم: 2019/07/02

تأثير الاقتصاد في السياسة الخارجية للدول
"الجزائر والمغرب: دراسة مقارنة"

لجنة المناقشة:

كربوسة عمراني	**أستاذ محاضر أ**	بسكرة	رئيسا
جدو فؤاد	أستاذ محاضر ب	بسكرة	مشرفا
قطاف تمام أسماء	أستاذ مساعد أ	بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2018 - 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الدبلوماسية هي إحدى أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لأي بلد، في حين أن السياسة الخارجية لأي دولة هي تعبير عن الاتجاهات العامة التي تتبناها في علاقاتها مع البيئة الخارجية من منظور مصالحها الوطنية و أهدافها المحددة والأدوار التي تتصورها لنفسها في محيطها الاقليمي و الدولي، ناهيك عن أن العلاقات الدولية عبارة عن حصيلة التفاعل بين السياسات الخارجية للدول في شكلها التعاوني أو الصراعي، من هنا فإن الدبلوماسية ليست سلوكا يعتمد على المزاج أو الظرفية و إنما هي محكومة بمبادئ عامة، و لكل دولة منطلقات و مبادئ عامة تحكم سياستها الخارجية تحددها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية.

كما أن صناعة السياسة الخارجية تخضع لمجموعة من المحددات الاستراتيجية و السياسية و الإقتصادية هذه الأخيرة التي أصبحت من أهم المحددات في الوقت الراهن، فالمصالح بين الدول توجهها المعطيات الإقتصادية و التبادلات التجارية و المالية، هذا ما أدى بدوره إلى بروز ما يسمى بالدبلوماسية الاقتصادية و التي هي من أهم وسائل تنفيذ السياسة الخارجية حيث أصبحت الدول تنتهجها لتفعيل دورها على الساحة الدولية و الإقليمية، غير أن الدول النامية على غرار الدول العربية تبقى متأخرة نوعا ما عن باقي الدول المتطورة.

إن دول مثل الجزائر والمغرب تسعى جاهدة لتطوير سياستها الخارجية بتفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية على المستوى القاري والدولي، فكلا الدولتين يتمتعان بنفس الخصائص الاستراتيجية تقريبا غير أن استغلال هذه الخصائص يبقى مرهون بمدى تفعيل الإمكانات الاقتصادية لكل منهما في صنع سياسته الخارجية لإبراز دور الدولة الفاعلة على الساحتين الإقليمية والقارية خصوصا وأن التنافس بين الدولتين أصبح ملحوظا في الآونة الأخيرة.

❖ **أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة إبراز الدور المهم للجانب الاقتصادي وعلاقته بالسياسة الخارجية خصوصا في ضل بروز التيار الليبرالي بعد الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي، كما أن المنظور الواقعي والذي يطغى على جل السياسات الدولية المبنية على المصالح المشتركة كفكر براغماتي يؤثر على صانعي القرار والذي أصبح يهيمن على صناعة السياسة الخارجية لأي دولة.

كما أن هناك نقطة بالغة الأهمية و هي التحول البارز في السياسة الخارجية الجزائرية و التي أصبحت تتجه نحو الجانب الإقتصادي في صنع سياستها الخارجية و التي كانت في زمن قريب تعتمد على المحدد الأمني كأبرز محدد لها مع نوع من الإهمال في المحددات الأخرى خصوصا في ضل الظروف الأمنية التي كانت تشهدها الجزائر سواء الداخلية أو على مستوى دول الجوار.

أما الأهمية التالية في هذه الدراسة هو تناول التجربة المغربية في إعتمادها على المحدد الإقتصادي في صنع سياستها الخارجية و التطرق إلى أهم النجاحات و التقدم الذي وصلت إليه السياسة الخارجية المغربية على مستوى القارة الإفريقية و حتى الأوربية مقارنتا بنظيراتها من الدول العربية الأخرى خصوصا الجزائر، و هنا يبرز دور صانع القرار في تطوير السياسة الخارجية.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:**

أ/ الأسباب الذاتية:

تتمحور في:

- التعرف على قضايا السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية، ومعرفة كيفية تأثير المتغير الاقتصادي في توجهاتهما وسلوكهما.
- الاهتمام بأزمة بدور الاقتصاد وموازين القوى الإقليمية خاصة في ظل الازمة التي تمر بها بالبلاد.

ب/ الأسباب الموضوعية:

- معرفة سبب استمرار الازمة بين الجزائرية والمغرب.
- الإحاطة بمختلف المواضيع والميكانيزمات المحركة لمتغير السياسة الخارجية الجزائرية المغربية.

❖ أهداف الموضوع:

- إبراز دور المحدد الإقتصادي في صناعة السياسة الخارجية لكل من الجزائر و المغرب من حيث الأهمية.
- التطرق إلى المفاهيم الأساسية للدراسة وهي السياسة الخارجية والمتغير الإقتصادي كآلية هامة لها.
- تناول السياسات الإقتصادية لكل من الجزائر و المغرب بنوع من التحليل من خلال مقاربة كلا الدولتين.
- مقارنة بين السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية المغربية من خلال المحددات و الرهانات و التحديات التي تواجهها.

❖ الإشكالية:

- ما هو دور المحدد الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب؟

❖ التساؤلات الفرعية:

- ما مفهوم كلا من السياسة الخارجية والمتغير الإقتصادية ؟
- ما هي أهم المضامين الاقتصادية في كل من السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية المغربية؟

❖ الفرضيات:

- كلما زادت القوة الاقتصادي للدولة كلما كانت سياستها الخارجية أكثر فاعلية.

- كلما زاد التنافس بين الجزائر والمغرب في مجال الغاز كلما زادت درجة التوتر في علاقاتهما الخارجية.

❖ المنهج المتبع:

- **المنهج المقارن** لأن الدراسة مبنية أساسا على مقارنة بين السياسة الخارجية الجزائرية والسياسة الخارجية المغربية.
- مع توظيف **المقترب الإحصائي** لأن الدراسة تعتمد على بعض الإحصائيات والارقام.
- ومقترب **الدور** لإبراز دور الاقتصاد في توجيه السياسة الخارجية للجزائر والسياسة الخارجية المغرب.

❖ أدبيات الدراسة:

يفرض تأكيد التأصيل المعرفي للموضوع الإشارة إلى الأعمال الأكاديمية السابقة التي تناولته من زوايا مختلفة، ومن هذه الدراسات:

- دراسة سنة 2016 لمحمد بن تركية في مقال بعنوان: «المحدّدات الاقتصادية لتغيّر سياسات الدول إزاء أزمة الجزائر والمغرب " التي تناولت تعامل تأثير المتغير الاقتصادي في كسب الدعم الدولي إزاء القضية الصحراوية، وصلت إلى نتيجة أنّ تعامل مع الأزمة لها تأثير اقتصادي للعلاقات الإقليمية و العربية.

- أطروحة ماستر لإيمان بلخير الموسومة بـ "البعد الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية المغربية التي كانت في مُجملها دراسة استشرافية لما ستكون عليه السياسة الخارجية المغربية بعد 21 سنة. لتتوصّل في الأخير إلى مجموعة من الأسس والمبادئ الجديدة التي ستقوم عليها السياسة الخارجية المغربية في محاولة الوصول إلى أخذ مكانة بين القوى الإقليمية والإفريقية.

ستحاول هذه الدراسة الإحاطة أكثر بالموضوع والتوصل الى نتائج قائمة على منطقية المنطلقات وتوافقها بالنتائج.

❖ **التقسيم الهيكلي للدراسة:**

قسمنا الدراسة الى فصلين، فقد ركّز الفصل الأول الموسوم بالإطار المفاهيمي النظري على جانب نظري ومفاهيمي لمتغيّرات الدراسة.

وفي الفصل الثاني المعنون بأثر المتغير الاقتصادي على مضامين كل من السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية، والذي يتناول عرضا ولو موجزا للسياسة الخارجية للدولتين ثم يركز على اقتصاداتهما، لينتهي بتقييم عام.

❖ **صعوبات الدراسة:**

تكمن صعوبة الموضوع في تداخل وتضارب المعلومات وتناقضها في بعض الأحيان، فكثر المراجع يدل أولا على أهمية السياسة الخارجية ومتغير الاقتصاد (الجزائر، المغرب)، الا ان هذا له جانب سلبي ينعكس عن الباحث في مستوانا هذا، حيث أن كثرة النقل وتشابه الصياغات والمؤلفات، يخلق إشكالية وصعوبة في الاختيار، ما يفرض على الباحث الأكاديمي البحث عن المصادر الموثوقة والتقصي المرهق، الذي يسببه الخوف من نقل المعلومة الخطأ وتصديرها لغيرنا من الطلبة والقراء، لان العلم امانة واخلاق قبل كل شيء.

إن مكانة الدولة في بنية النظام الدولي تعكس أهدافها وطموحاتها في المحيط الخارجي، والدول تحاول تحقيق أهدافها عبر السياسة الخارجية التي ستختلف بطبيعة الحال بين دولة وأخرى بسبب اختلاف مكانة وطموح الدولة ، فالسياسة الخارجية لدولة من الدول؛ هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل؛ منها الدائمة أو المؤقتة، و منها المعنوية أو المادية، و منها الأساسية أو الثانوية و منها الداخلية أو الخارجية، وفي أغلب الأحوال يصعب تقصي الكيفية التي تتفاعل فيها هذه العوامل وكذا فقد تتبع دولة ما سياسات خارجية مختلفة في وقت واحد، كاتباع سياسة خارجية داعمة لبلد ما وسياسة خارجية مناهضة أو نائية بالنفس تجاه بلد آخر، أو إتباع سياسة خارجية علنية وأخرى خفية، يشوبه الغموض والتناقضات.

انطلاقا من ان السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة، سوف نحاول في هذا الفصل توضيح السياسة الخارجية للدول من خلال الارتكاز على البعد الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

تعد الدراسة العلمية للسياسة الخارجية من أحدث روافد التحليل في مجال العلاقات الدولية، وعلى الرغم مما توافر منذ منتصف الخمسينيات من دراسات علمية عديدة للسياسة الخارجية، إلا أنه لا يوجد اتفاق واضح حتى الآن حول مفهومها.

المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية.

ان عددا من الدراسات تتناول موضوع السياسة الخارجية دون أن تحاول تحديد التعريف الذي تتبناه من تحليلها، وقد أدي تعدد تعريفات السياسة الخارجية من ناحية، وإهمال أو تجاهل تحديد معناها من ناحية أخرى، يعبر عن تعقد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى الأبعاد التي تنطوي عليها إلا أن الحاجة إلى تعريف السياسة الخارجية تبدو ملحة، حتى يمكن تفسيرها والتنبؤ بمساراتها المختلفة.

يمكن تقصي مجموعة من تعريفات السياسة الخارجية كما يلي:

- يرى جيمس روزنوا James N. Rosenau السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها، إمّا للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها.[1]
- عرفها ليون نويل Leon Noel بأنها: "فن إدارة علاقات دولة مع الدول الأخرى".[2]

[1] فؤاد جدو،" دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي"، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2018/2017)، ص 38.

[2] كريم واضية، "السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه شمال افريقيا"، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، اكتوبر 2014)، ص 21.

- وهي أيضا تعبر عن مجموعة إجمالية من تلك المبادئ التي في ظلها تدار علاقات دولة مع الدول الأخرى، إلا أن هذا التعريف يقتصر على جانب واحد، هو أنه لا يعد القنوات القتالية أداة من أدوات السياسة الخارجية.[1]

كما هناك بع التعريفات تعزز توضيح مفهوم السياسة الخارجية كما يلي:[2]

- يقدم كورت فالدهايم Kurt Waldheim تعريفاً للسياسة الخارجية فيقول: "السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسلكها تجاه الدولة الأخرى، أي أنها البرنامج الذي يسعى لتحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل إلى حد الحرب".
- في حين يرى جورج مودلسكي George Modelski بأنها: نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية.
- أما فيما يخص ريتشارد سنايدر Richard Snyder فقد عرف السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو تحدث حالياً، أو يتوقع حدوثها في المستقبل.

هذا التعريف يرادف بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل وأساليب الاختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات، كما يؤكد على أهمية صانع القرار ودوره الكبير في تحليل السياسة الخارجية لأية دولة، إذ يرى سنايدر في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذي يعملون باسمها، وإن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال اشخاص يتبوؤن المناصب الرسمية في الدولة.

[1] كريم واضية، المرجع السابق، ص 22.

[2] المرجع نفسه، ص ص 23، 24.

- تعريف تشارلز هيرمان Charles Herman للسياسة الخارجية، حيث يرى فيها بأنها مرادفة لسلوكيات السياسة الخارجية والتي يقوم بها صانعوا القرار الرسميون، إذ يعرفها: "بأنها تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم، قاصدين بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية".

وبموجب التعاريف السابقة يمكن لنا أن نرى الاختلاف حول مفهوم السياسة الخارجية ولتبسيط نقاط الاختلاف والاتفاق سنقسم رواد السياسة الخارجية إلى ثلاثة مجموعات على الرغم من أن التقسيم يجب أن يشمل عدد أكبر من ذلك بكثير:

- المجموعة الأولى: والتي ترى بأن نظام السياسة الخارجية هو في الواقع نظام تابع للنظام الدولي، وعليه فإن السياسة الخارجية ما هي سوى رد فعل نظام تابع على النظام السياسي الدولي الأساسي. ورغم أن اصحاب هذا الفكر لا يرون أن نظام السياسة الخارجية هو المحدد الرئيس في حد ذاته إلا أنه يقدم الوصف والشرح والتنبؤ بطبيعة السلوك السياسي الخارجي. كما يذهب البعض إلى اعتبار طبيعة السياسة الداخلية غير هامة في السياسة الخارجية، حيث تظهر هذه الأفكار بشكل واضح مع منظري السياسة الخارجية الواقعيين بشقيهم (الكلاسيكي والحديث) أمثال: هوبس، ومورغانثو، وجون ميرشايمر .[1]
- المجموعة الثانية: هي تلك التي تجعل من نظام السياسة الخارجية كمستوى للتحليل، فهي تحاول الربط بين مخرجات سلوك نظام السياسة الخارجية بالمدخلات التي تأتيه من المحيطين الداخلي والخارجي للدولة، فتحاول تفسير أسباب سلوك السياسة الخارجية انطلاقا من الفكرة التي ترى أن عمليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تحدث داخل عملية التحويل التي تجمع كل المدخلات

[1] الموسوعة السياسية، "نظرية السياسة الخارجيةTheory of Foreign Policy - " اطلع عليه يوم 2019/04/02 على الموقع الالكتروني:https://political-encyclopedia.org

سواء كانت خارجية أو داخلية.[1] بمعنى آخر إنها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والأعراف الدولية، وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسة. وقد ظهر هذا الاتجاه بشكل واضح عام 1959 , حين كتب "كينث والتز" كتابه الشهير "الإنسان – الدولة والحرب " والذي وضع فيه ثلاث مستويات لتحليل العلاقات الدولية والسياسة الخارجية هي: النظام الدولي، والدولة، والفرد .[2]

- المجموعة الثالثة: التي تتمثل في النموذج البيروقراطي؛ حيث حصرت السياسة الخارجية بالدولة وركزت على جانب واحد من المؤثرات على السياسة الخارجية تكون بيد الحكومة، أو أصحاب القرار .[3]

المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية.

يقصد بمحددات السياسة الخارجية تلك العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو أخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية وتتعدد محددات السياسة الخارجية وفقا لمحددات داخلية وأخرى خارجية.

أ/المحددات الداخلية:

وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية، حيث تضم المحددات الداخلية

[1] الموسوعة السياسية، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

كلا من المحددات الجغرافية، المحددات البشرية، والمحددات الشخصية، والمحددات المجتمعية، المحددات الاقتصادية، والمحددات العسكرية.[1]

1. المحددات الجغرافية:

تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة ،والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياسة الخارجية، فالموقع الجغرافي مثلا يحدد مدى أهمية الدولة من الناحية الاستراتيجية، ويمكنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما يمكنه ان يساهم في بناء قوة الدولة.[2]

ويحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية، فالعامل الجغرافي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي ليس كاف لوحده في تحديد دور فاعل للسياسة الخارجية لدولة ما، دون توافر المحددات الأخرى.[3]

2. الموارد الطبيعية:

توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز ،ومعادن كالحديد والنحاس والذهب ،ومواد غذائية كالقمح والذرة، توفر هذه الموارد لدى الدولة ولو بنسب متفاوتة يساهم في استقلاليتها

---

[1] كريم واضية، المرجع السابق ص 17.

[2] جيلين بالمر، كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية**، (تر: عبد السلام على النوير)، الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود،2011، ص20.

[3] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل الى الاستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي،2006، ص 10.

الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى، كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتواءم مع توجهات سياستها الخارجية، أبرز مثال في هذا الصدد ألمانيا الاتحادية فهي تمثل قوة اقتصادية عظمى فتمكنت في التأثير سياسة دول الاتحاد الأوروبي سواء الداخلية أو الخارجية، كما ساهمت في قدرتها على اتخاذ مواقف تتناقض مع مواقف قوى كبره نظيرة لها كالولايات المتحدة الأمريكية وأبرز موقف لها هو معارضتها للحرب الأمريكية على العراق عام2003، هذه القوة بلغتها ألمانيا بفضل استغلالها لمواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل.[1]

3. المحددات البشرية:

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية إثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة، مثلما هو الحال في الصين، إلا أن هذه ليس مقياسا ثابتا لقوة الدولة عسكريا أو اقتصاديا، فهناك دولا ذات تعداد كبير من السكان مثل الهند واندونيسيا ولكن قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي، فإسرائيل تملك جيشا يمثل حوالي 10%من مجموع سكانها، كما أن عدد سكان إسرائيل اقل بكثير من الهند، ولكنها تمتلك أحد أعلى معدلات التعبئة العسكرية في العالم، كذالك يعتبر جيشها من أقوى الجيوش من حيث التطور التكنولوجي.[2]

من ناحية أخرى، فإن الانفجار السكاني بدوره يشكل عبئا على الدولة ويعطل مسار التنمية الاقتصادية، خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر بكثير من معدل النمو الاقتصادي، مما يحتم عليها الاعتماد على المديونية الخارجية ما يجعلها في ارتباطات دولية تأثر على سياستها الخارجية.

---

[1] كريم واضية، المرجع السابق، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص 46.

4. المحددات الشخصية:

من أهم العوامل المؤثرة في تحديد السياسة الخارجية للدول، المحددات الشخصية لصانع القرار في السياسة الخارجية، لأن غالبا ما تنعكس سلوكيات صانعوا القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم، لان العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي، خاصة في دول العالم الثالث ،بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار، وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة في النهاية هي من صنع شخص أو مجموعة أشخاص، كان للسمات الشخصية لدى هؤلاء الأشخاص التأثير الكبير على تحديد السياسة الخارجية، ونعني بالسمات الشخصية هي مجموعة الخصائص المرتبطة بالتكوين المعرفي والسلوكي.[1]

5. المحددات المجتمعية:

تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها:

أ/ خصائص الشخصية القومية:

والمقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم، وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس ذالك على خياراتهم في السياسة الخارجية.[2]

كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي للدول، فخصائص الشخصية القومية المشتركة توجه سلوك السياسة الخارجية.[3]

---

[1] عمار بوكروش ، "السياسة الخارجية المبادئ والاهداف "، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جوان 2011)، ص 45.

[2] المرجع نفسه، ص 45.

[3] المرجع نفسه، ص 46.

ب/الرأي العام:[1]

ويعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية او موقف معين، وقد استعمل للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات، ففي المجتمعات الغربية يكون للرأي العام دور فعال في توجيه السياسة الخارجية، إما الأنظمة التسلطية فلا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير، بسبب انفرادية السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة، وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والمظاهرات.

ج/ المجتمع المدني:[2]

والمقصود به ذلك النسق الذي يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات ومندوبيات وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية .ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية، كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي والوحيد باسمها أما في الأنظمة الديمقراطية فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحا ويزداد بتزايد تمثيلها (الأحزاب) في البرلمان ويختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة، فتأثير الأحزاب في السياسة الخارجية في نظام تعدد الأحزاب يكون محدودا بسبب تغير الائتلافات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الرئيس دوما يتبنى أفكار ومواقف وتوجهات حزبه في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية لبلده.

---

[1] بياضي محي الدين ، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية دراسة حالة"، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان)، 2012، ص 213.

[2] المرجع نفسه، ص 215.

ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها، كما ان هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها ما يساهم في حركية السياسة الخارجية لها، وحالة الجزائر في فترة التسعينيات اصدق مثال على ذلك، فعدم الاستقرار في الجزائر، حولها إلى دولة منبوذة مما ادخلها في عزلة عن العالم لأكثر من عشر سنوات.

6. المحددات العسكرية:

يعتبر العامل العسكري المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة، كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب.[1]

ب/المحددات الخارجية:

يعتبر النسق الدولي او الإقليمي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول فنمط توزيع القوى ضمن نسق دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة، فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية ، فان ذلك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي ،بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة، أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول، كما أن هذه

[1] عبد القادر محمد فهمي، المرجع السابق، ص41.

التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على ارض الواقع، وإرغام الدول الأخرى على تقبلها.[1]

ان كل هذه المحددات للسياسة الخارجية للدول تلعب دورا مهما في تقوية وفعالية المتغير الاقتصادي، فكلما كانت هذه المحددات إيجابية، حققت الدولة اقتصاد قوي يجعلها تتفاعل بأريحية في الساحة الدولية.

المطلب الثالث: أدوات تحقيق اهداف السياسة الخارجية.

هناك عدة ادوات لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية منها ما يلي:

1. **الدبلوماسية:**

الدبلوماسية هي العملية التي يتم من خلالها اتصال حكومة معينة بأجهزة صنع القرارات في حكومة أخرى اتصالا مباشرا بما يضمن للدولة موافقة الدول الأخرى علي خططها وأهدافها أو قرار معين، وعلي الرغم من وجود وسائل أخرى يمكن للحكومات استخدامها للتعبير عن رغبتها وأهدافها أو توجيه التهديد إلى الدول الأخرى مثل البيانات والتصريحات التي يدلى بها المسئولون السياسيون في المؤتمرات الصحفية أو الخطابات التي تلقى في الحفلات والأعياد القومية وعبر وسائل الإعلام، إلا أن معظم المحاولات الرسمية لممارسة الحكومة تأثيرها في الخارج تتم من خلال القنوات الدبلوماسية أو الاتصالات المباشرة بين رؤساء الدول أو وزراء الخارجية، ومن ثم فإن وظيفة الدبلوماسية لا تعنى تشكيل أهداف الحكومة بقدر ما هي شرح وتفسير هذه الأهداف في الخارج ومحاولة إقناع الآخرين بتعديل سياستهم لتطابق هذه الأهداف.[2]

كما ينظر إلي الدبلوماسية علي أنها ادارة العلاقات الدولية من خلال التفاوض، وتنظيم هذه العلاقات والتوفيق بينها عن طريق السفراء والمبعوثين، فعن طريقها تتم إقامة العلاقات الدولية وتدعيمها، ومعالجة

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي،1985، ص173.

[2] السيد عليوة، **أصول العلاقات الدولية**، القاهرة: كلية التجارة، جامعة حلوان، 2000، ص59.

جميع الشئون التي تهم مختلف الدول، والتوفيق بين المصالح المتعارضة ووجهات النظر المتبادلة، كذلك فإنها تلعب دورا هاما في توثيق العلاقات بين الدول وإشاعة الود وحسن التفاهم بين أعضاء الجماعة الدولية، وهي بالنسبة لكل دولة أداة فعالة لتوطيد مركزها وتعزيز نفوذها وتأكيد هيبتها في مواجهة الدول، لذلك شهدت الدبلوماسية تطورا هاما في مجال تنظيمها ومهامها.[1]

2. القوة العسكرية:

إن الدولة التي تحاول التأثير قد تضطر للجوء إلى القوة باستخدامات القوة العسكرية، بثلاث مستويات (اظهار القوة، الحصار والتدخل المباشر)، والقوة المسلحة لا تنتج آثارها ما لم تقترن بأداة أخري دبلوماسية أو اقتصادية، وتقوم على أن الدولة توجه أعمالا عسكرية إلى الخصم في حالة فشل المفاوضات أو أثناء هذه المفاوضات لإكراهه وإجباره على الانصياع لأهداف سياستها الخارجية، كما يدخل في إطار استخدام القوة العسكرية استعراض القوة والحشود العسكرية لإظهار استعداد الدولة لخوض الحرب عند الاقتضاء، أي التلويح بالقوة، أي أن استخدام القوة المسلحة ليس مرادفا للحرب ولا يعتبر حربا من وجهة النظر القانونية التي لا تعترف بحالة الحرب إلا بناء على واقعة إعلانها، وإن كان التطور الهائل في الأسلحة المعاصرة يثير الارتباك في مدى ضرورة الإعلان عن الحرب نظرا لأهمية عنصر المفاجأة في الحرب الحديثة.[2]

وهناك حالات كثيرة تلجأ فيها الدولة إلى استخدام القوة المسلحة، خاصة في عمليات الحصار البحري، كأداة للسياسة الخارجية وذلك دون اعتراف من حكومات هذه الدول بوجود حالة الحرب، فهي حالات لاستخدام القوة دون الحرب المعلنة، ويتفق هذا المفهوم مع تصور أن السياسة الدولية لعبة قوى بين الدول ذات السيادة حيث تمثل القوة المسلحة أهمية خاصة في مجال السياسة الخارجية، فمن خلالها تستطيع الدولة تحقيق أهدافها بممارسة السيطرة علي الخصوم وحل أصعب القضايا، غير أن استخدام القوة المسلحة يتوقف علي

[1] السيد عليوة، المرجع السابق، ص 60.

[2] المرجع نفسه، ص 77.

كثير من العوامل، منها الظروف الدولية والغاية من استخدام القوة وما إذا كان ذلك بقصد الدفاع أم العدوان والتوسع أم الردع أم لبواعث سلمية.[1]

ونظرا لما يترتب على الأعمال العسكرية من أخطار، يجب أن تكون الملجأ الأخير، فلا يتم استخدامها إلا بعد استنفاذ الأدوات الأخرى والتأكد من أنها لم تعد ملائمة لبلوغ الهدف المنشود، وأن يأخذ صانعوا السياسة في اعتبارهم أن استخدام القوة العسكرية وسيلة لهدف وليست هدفا في حد ذاتها، وبعبارة أخرى فإن الغاية من ممارسة القوة العسكرية يجب أن يقتصر على تحقيق الهدف الذي تسعى إليه الدولة كما يجب أن يتفق مدى استخدامها مع القيمة التي تعولها الدولة علي بلوغ هذا الهدف، وأن يعتمد على حساب دقيق لمقدار المقاومة التي تتوقع مواجهتها مع الأخذ في الاعتبار أن هدف استخدام القوة هو تحطيم إرادة العدو للمقاومة وليس بالضرورة تحطيم قدرته على المقاومة، كذلك فإن اللجوء إلى الوسائل العسكرية يجب أن يسبقه حساب التكاليف والمخاطر التي يجب أن تقاس إلى حد كبير بالأرواح البشرية.[2]

وفي إطار هذه الاعتبارات يبرز اتجاه متزايد يقلل من أهمية القوة العسكرية كأداة فعالة في السياسة الخارجية في مواجهة فاعلين جدد (كالشركات متعددة الجنسية والمنظمات الإرهابية) أو في التعامل مع اهتمامات جديدة في العملية السياسية، فالحرب أضحت لأسباب عديدة لا تمثل الخيار الأساسي أمام صانع القرار حتى في أكثر الدول قوة.[3]

3. الاعلام:

يتم تعديل اتجاهات الرأي العام بصورتين مختلفتين: متعمدة (التغيير المتعمد لاتجاهات الرأي العام وذلك من خلال خطة مدروسة تستهدف تعديل اتجاه معين، والجهات التي يعنيها هذا التعديل هي التي تدرس

[1] السيد عليوة، المرجع السابق، ص 78.

[2] المرجع نفسه، ص 80.

[3] المرجع نفسه، ص 82.

الاتجاهات وتعد الخطة وتعهد إلى المختصين بتنفيذها بالأسلوب الملائم) وتلقائية (توجد حسب ما يطرأ علي الحياة وظروف الجماعة من تطورات وطبقا لتغيير العناصر المادية والمعنوية المؤثرة في حياة المجتمع كالمناخ الاجتماعي والسياسي السائد ونوع الاشباع الاقتصادي للحاجات الضرورية وفاعلية الزعماء والحكام وأثر الأحداث الهامة والتيارات الفكرية في المجتمع)، أما تغيير الاتجاهات النفسية لدى الجماعات المختلفة، فيتم التمييز بين نوعين من الاتجاهات: اتجاهات جذرية متأصلة (تشكل ما يسمى بنواة الشخصية أو جوهرها) وهذه يصعب تغييرها مهما كانت قوة وسائل الإعلام، واتجاهات ثانوية (تشكلها الأحزاب السياسية والأندية والنقابات وغيرها) وهذه من السهل التأثير فيها والعمل على إعادة صياغتها.[1]

3. الاقتصاد:

الاعتماد المتبادل هو الطابع المميز للنظام الدولي الراهن نظرا لأن الإمكانيات والقدرات الاقتصادية ليست موزعة توزيعا متكافئا فيما بين الدول، مما يجعل الكثير منها يعتمد بدرجة كبيرة على التجارة الخارجية، على أن درجة الاعتماد على التجارة كعنصر من عناصر النشاط الاقتصادي تختلف من دولة لأخرى، وبجانب التجارة تبرز المساعدات الاقتصادية كأداة للثواب والعقاب حيث تستغل بعض الدول احتياجات الدول الأخرى للسلع والموارد لتحقيق أهداف سياستها الخارجية مثل فرض الطاعة السياسية أو زيادة قدراتها على حساب قدرات دولة أخرى معادية أو لخلق أفلاك أو توابع اقتصادية لها لضمان أسواق ومصادر السلع والموارد الاقتصادية.[2]

وتحقيقا لهذه الأهداف تستخدم الدول أنواعا مختلفة من الأدوات الاقتصادية منها ما يعتبر بمثابة نوع من العقاب (كالتحكم في كل من نظام الحصص والتعريفات وفرض المقاطعة والحظر) في حين يعتبر البعض

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية . دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1971، ص 94.

[2] محمد الدبار، "أبعاد السياسة الخارجية . دراسة تأصيلية"، المعهد المصري للدراسات، يوم 2019/04/08، على الموقع الالكتروني https://eipss-eg.org

الآخر كنوع من الثواب (مثل زيادة الحصص وخفض التعريفات وتقديم المساعدات والقروض والتسهيلات النقدية)، وتعتبر المساعدات أو المعونات الاقتصادية في الوقت الحاضر من أوسع أدوات السياسة انتشارا خاصة منذ ظهور الدول النامية. فهذه الدول تأمل في تحقيق التنمية الاقتصادية والتصنيع بمساعدة الدول المتقدمة التي يمكن أن تقدم لها المنح والقروض والسلع الرأسمالية والمهارات التكنولوجية اللازمة لاستخدامها في إقامة اقتصاد عنصري وتحقيق الاستقرار السياسي والأمن العسكري.[1]

أما الدول المانحة لهذه المساعدات فإنها تأمل في الحصول على عائد سياسي أو تجارى إما في المدى القصير أو المدى الطويل. وبذلك فإن المعونات الأجنبية تحقق في آن واحد مزايا لكل من الدول المتلقية والدول المانحة، إلا أن معظم المساعدات الاقتصادية لا تستهدف أغراضا إنسانية بدليل أن أغلب هذه المساعدات يذهب إلى دول دون أخرى وأحيانا لا تذهب إلى الدول ذات الحاجة الملحة، وهنا يري البعض أن المساعدات الأجنبية سواء أكان الهدف منها الاعتبار الإنساني أم مساعدة الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية فإنها تستخدم كأداة للتأثير على سلوك هذه الدول وذلك على الأقل بالنسبة لأهداف السياسة قصيرة المدى.[2]

[1] محمد الدبار، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للمسارات الاقتصادية في السياسة الخارجية.

هناك عدد من النظريات في مجال العلاقات الدولية، مختصة في السياسة الخارجية، غير أن التنظير الأكثر ملاءمة مع البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية هو الواقعي والليبرالي.

المطلب الأول: النظرية الواقعية:

تعتبر الواقعية من أهم النظريات المقبولة نسبيا والمهيمنة في تفسير للسياسة الخارجية، حيث تنطلق من الطبيعة الشريرة التي تميز الإنسان، فوجود ضبط داخل الدول بحكم العقد الاجتماعي ينقص من صراع الكل ضد الكل، أما في الساحة الدولية فغياب حكومة عالمية أنتج نوعا من الفوضى، لذا تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها بحكم قوتها، فالقوة المعرفة بالمصلحة هي المتغير المحوري في التحليل الواقعي، حيث فصل هانس مورغانتو في ثلاث مهام للقوة:[1]

- القوة كدافع لبسط النفوذ، فبمجرد كسب القوة تصبح سببا في أي سياسة.
- القوة كهدف، العلاقات الدولية صراع من أجل القوة.
- القوة كأداة، وسيلة لتحقيق الغايات.

تستند الواقعية في تفسيرها للسياسة الخارجية إلى علاقات القوة المعرفة بالمصلحة، فلكل دولة رغبة في تحقيق مصالحها من خلال بسط نفوذها بواسطة قوتها خاصة منها العسكرية، فإذا تم التسليم بمفهوم القوة الذي له دلالات عدة مثل القدرة التي تستمد من الطاقة من خلال سلوك وحركة العلاقات بين الدول، من هذا المنطلق يكمن القول أن حركة الدول وسلوكها في الساحة الدولية تعتمد على القوة العسكرية هي بالأساس مختلف الآلات والعتاد والمهارات العسكرية التي تتطلب اقتصاد قوي، والتنافس على زيادة القوة

[1] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص149.

هو في الأصل تنافس على امتلاك التكنولوجيا الحديثة خاصة ما تعلق بالسلاح النووي، وإذا تم إسقاط هذا المنطلق على علاقات القوة في العلاقات الدولية يظهر جليا التناسب بينهما، حيث إن لكل سلوك أو فعل في سياسة خارجية الدول ردة فعل، كما أن موقع و ترتيب وتوجه الدول يتحدد بمدى تأثير أو عدم تأثير القوى المشكلة النظام الإقليمي والدولي، وهذا ما يفسر توازن القوى أو بالأحرى الاتزان الدولي. [1]

بالإضافة الى الوسائل والإمكانات المادية والبشرية ترى المدرسة الواقعية بان صانع القرار يؤثر على الرأي العام أكثر من تأثير الأخير على الأول، حيث يلتف حول صانع القرار(الرئيس) خاصة في الأزمات ويؤيده بشكل مطلق، ما يعطي الشرعية لمواقف النظام السياسي في السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية:

يصنف التصور الليبرالي ضمن الاتجاه المثالي(ما يجب أن يكون)، لكن يوجد ضمنه تيار اقتصادي يفسر السياسة الخارجية من خلال التفاعلات التجارية بين الدول، ويدعو إلى تحرير التجارة وتكثيف الاستثمارات استنادا على فكرة "مونتيسكيو" (Montesquieu) «الفعل الطبيعي للتجارة هو جلب السلم»[2]، فقد اقترح الرئيس الأمريكي" ولسن " بعد نهاية الحرب العالمية الأولى فتح الحدود وحرية البحار أمام للتجارة العالمية، وهذا انطلاقا من مبدأ آدم سميث « دعه يعمل دعه يمر» واليد الخفية التي تقيم العدالة وموازنة السوق العالمية، لكن أنصار هذا التيار طالبوا بحكومة عالمية تقوم مقام الدولة في مراقبة وتنظيم التعاملات الاقتصادية و بذلك تأسيس قوة الإكراه الدولية بهدف السلم والأمن الدوليين،[3] في حين تعود الفكرة الاقتصادية

[1] عبد الرؤوف عطار، "تحليل السياسة الخارجية التركية: دراسة في نظرية العمق الاستراتيجي"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جوان 2013)، ص 17.

[2]Montesquieu, **l'esprit des lois(1748)**, tome 2, Paris: garnier-flammarion, 1979, p10.
[3]Dario battistella, **théories des relations internationales**, 4°édition, Paris: presses de sciences politiques,2012, p 251.

إلى (آدم سميث، جون ستوارت مل وريتشارد غويدن) الذين اعتبروا التجارة الحرة ضمانا لتحقيق السلم، إذ أن هذا الشكل من التجارة سوف يؤدي إلى تقسيم العمل والتخصص في الاقتصاد الدولي الذي تعتمد فيه الدول على بعضها، ما يلغي فكرة العودة إلى الحرب.[1]

إن الدراسة تناقش النظرية الليبرالية في توجهها الاقتصاد الأكثر تطبيقا على أرض الواقع، حيث إن لليبراليين منطلقات رأسمالية ساهمت في تطور السياسة الخارجية للدول والمجتمع الدولي (كما ساهمت التجارة في نشوء وتطور النظام الرأسمالي)، فالسوق الحرة تساهم بشكل كبير في الابتكار، التطوير والمنافسة القائمة على رقابة الدولة وحمايتها للممتلكات والأشخاص، مع ذلك نتجت مشكلة الاحتكار فعالجتها الدولة بحقوق الملكية الفكرية والتدخل في بعض الأحيان(حالة الأزمة)، أما في الساحة الدولية أصبحت الدولة تقوم مقام الفرد تحتكر الوارد والمنتوجات وتتنافس مع غيرها على الأسواق العالمية، ما أفرز معه ظاهرة الاعتماد المتبادل لضمان حصة في السوق الدولية والاستفادة من التبادل التقني لخدمة تطور اقتصاد الدولة، كما أن للتجارة الدولة دور محوري في حركة الرأسمالية التي أنتجت بشكل أو آخر الديمقراطية الليبرالية التي هي سائدة الآن على العالم.

المطلب الثالث: المقاربات السائدة في الفكر الاقتصادي.

يتضمّن الفكر الاقتصادي المقاربات المفسّرة لبناء اقتصاد قوي يخدم فاعلية السياسة الخارجية للدول وتتمثل في عدد من المقاربات، كما يلي :

1. **مقاربات النمو الاقتصادي.**

وتنقسم مقاربات النمو الاقتصادي إلى مقاربتين: المقاربة الكلاسيكية والمقاربة النيوكلاسيكسية.

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص 169.

أ/ المقاربة الكلاسيكية: وفق هذه المقاربة سوف نتعرض إلى مقاربة كل من الاقتصاديين "آدم سميث" و "ديفيد ريكاردو".

1/ مقاربة آدم سميث: يعتبر "آدم سميث" من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين، وفي عام 1776 أصدر كتاب لأول مرة بعنوان "دراسة في طبيعة ومسببات ثروات الأمم"، حيث أن هذا الكتاب له تأثير كبير عند الدارسين وواضعي السياسة الاقتصادية فكان "آدم سميث" مهتما بالاقتصاد، وقد كان هدفه التعرّف على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وماهية العوامل والسياسات التي تعرقله وتقف في طريقه.[1]

ويعتبر "آدم سميث" بأن العمل مصدر لثروة الأمة، وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة. وقد ركّز "آدم سميث" بتحديد العوامل التي تحقق النمو، وتتمثل مساهماته في زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص. ويؤكد أن تقسيم العمل ينجم عنه مزايا عديدة وتتمثل في: [2]

- ✓ زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين.
- ✓ زيادة الاختراعات الناجمة عن التخصّص.
- ✓ تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية.

ويؤكد " آدم سميث" أن الاقتصاد القومي لابد له من تراكم رأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل، لأن التراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم.

ويرى "آدم سميث" أنه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجدّدة ذاتيا.[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص 69.

[2] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، عمان: دار وائل للنشر ،2007، ص 56.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، المرجع السابق، ص 70.

2/ مقاربة ديفيد ريكاردو:

يعتبر "ريكاردو" من أبرز كتّاب المدرسة الكلاسيكية، خيث "يسير "ريكاردو" على خطى "آدم سميث" مع فارق أساسي هو النظرة التمييزية لدالة الإنتاج باعتبار اختلاف ريع الارض".[1]

ويقرّر "ريكاردو" أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي لأنها تُسهم في توفير الغذاء للسكان، والذي يخضع لقانون الغلة المتناقصة، وقد تنبأ بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات stationary بسبب تناقص العوائد في الزراعة، ويعتبر " ريكاردو" توزيع الدخل العامل الحاسم المحدّد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي: [2]

الرأسماليون حيث أن دورهم مركزي في عملية الانعاش والنمو حيث يقومون بتوفير رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، ومن أجل تحقيق الربح يعملون على تكوين رأس المال ويتوسعون فيه وهذا يضمن تحقيق النمو.

أما العمال الزراعيون فيمثلون الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور، لأن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة السكان.

أما ملاك الأراضي فيحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.

ب/المقاربة النيوكلاسيكية.

[1] أحمد ابراهيم منصور، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية اسلامية مقارنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 286.

[2] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص 58.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر وبمسامات ومن أبرز اقتصاديها "ألفريد مارشال" و "كلارك"، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، وتتمثل أهم أفكار النيوكلاسيك في:

- ✓ "أن الانعاش الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث أن نمو قطاع معين يؤدي إلى نمو القطاعات الأخرى؛ وتتمثل فكرة "مارشال" المعروفة بالفورات الخارجية، كما يعتبر أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح."[1]
- ✓ فيما يخصّ رأس المال اعتبر النيوكلاسيك عملية النمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقّق النمو الاقتصادي. [2]
- ✓ أنّ النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التّخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.[3]

[1] محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2017، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 26.

[3] محمد أحمد بدر الدين، المرجع السابق، ص 26.

خلاصة الفصل الأول:

تنطلق السياسة الخارجية من منطق الفعل وردود الأفعال في الساحة الدولية، حيث يصعب الفصل بين ما هو مؤثر في سلوك الدول الخارجي فالمحددات الخارجية والداخلية تتداخل بينهما من خلال التأثير المتبادل بين مختلف المتغيرات التي يصعب تحديد نسبة أثرها في سلوك الدول الخارجي، مع ذلك يتفق الجميع ان المتغير الاقتصادي هو الأكثر اثرا في السياسة الخارجية خاصة و ان كل دولة مرتبطة بتحقيق المصلحة.

الفصل الثاني: دور المحدد الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية

ان التحديات الاقتصادية في ظل نظام وعلاقات دولية تحكمها المصلحة تفرض على الجزائر والمغرب البحث عن دور ومكانة تبعا للترتيب الدولي والقاري فالإقليمي، وفي إطار الفوضى التي تتداخل مع التنظيم المؤسساتي في الساحة الدولية يظهر دور الاقتصاد في بلورة وفعالية السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية. في ظل هذا الإطار النابع من مستلزمات أثر المتغير الاقتصادي يتناول هذا الفصل الموقع السياسي والجيوإستراتيجي الذي تتمتع به الدولة الجزائرية والمغربية.

الفصل الثاني: دور المحدد الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية

المبحث الأول: دور المحدد الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية الجزائرية

إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية الجزائرية في بعدها الاقتصادي يلاحظ أن هذا البعد قد شكل هاجسا كبيرا لدى القيادة السياسية منذ استعادة الاستقلال، ابتداء من عهد الرئيس الراحل أحمد بن بلة ثم تجسد هذا البعد تدريجيا بعد ترتيب البيت الداخلي مع نهاية عام 1965 بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين عبر تخطيط مدروس للتحكم في زمام الأمور، و من هنا كانت أهمية السيطرة على الثروات الوطنية للنهضة بالبلاد نقطة مهمة في جدول أعمال الدبلوماسية منذ الاستقلال ، حيث ناضلت على جبهات متعددة من أجل هذا الهدف وهو تمكين الأمم و الشعوب من السيطرة على ثرواتها ومقدراتها الوطنية و التصرف فيها حتى لا يبقى استقلالها السياسي شكليا فقط بينما تستمر القوى الأجنبية في التحكم في ثرواتها و استغلالها.

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تبنت الجزائر، منذ استقلالها 1962م، سياسة خارجية قائمة على عدة مبادئ رسختها الثورة الجزائرية، وقد حافظت الجزائر على هذه المبادئ برغم التطورات التي حصلت في النظام الدولي، ولعل أخطرها ما يعرفه المحيط الجيوسياسي للجزائر، سواء المغاربي، أو الساحلي الصحراوي، في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر لا تزال تصر على إدارة كل هذه التحولات والأزمات بمبادئ الثورة الجزائرية.[1]

تتلخص مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في: (دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، التسوية السلمية للنزاعات)، وقد تبلورت في إطار برنامج طرابلس في جوان/يونيو

[1] وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2006**، الجزائر: دار الخلدونية، 2014 ، ص 7.

1962م، المقترح غداة الاستقلال من طرف المجلس الوطني للثورة، الذي كرس التزام الدولة الجزائرية في سياستها الخارجية بمهمّة الكفاح ضد الإمبريالية، ومساندة حركات التحرير في العالم.[1]

1- دعم حقّ الشعوب في تقرير مصيرها:[2]

ساهمت الثورة الجزائرية في إصدار القرار الأمميّ رقم 1514، المتعلّق بحقّ الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في 14 ديسمبر 1960م. كما ضُمّن- بعد ذلك- دستور 1976م، ثمّ دستور 1986م، مبدأي عدم الانحياز وعدم المشاركة في أيّ تدخلٍ عسكريٍّ خارج الحدود الجزائرية، وظلّت هذه المبادئ توجّه السياسة الخارجية الجزائرية طيلة عقودٍ بعد الاستقلال.

وبفضل مَن مثّلوا الدبلوماسية الجزائرية وقتها، خاصّة في عهد الرئيس بومدين، صارت الجزائر أحد أقطاب العالم الثالث بفعل خطابها الثوري، ما دفع الزعيم الإفريقيّ الثائر «أميلكار كابرال» إلى التصريح بأنه «إذا كانت مكّة قبلة المسلمين، والفاتيكان قبلة المسيحيّين، فإنّ الجزائر تبقى قبلة الثوار والأحرار»، لقد كان هذا-فعلاً-زمن العصر الذهبي للسياسية الخارجية الجزائرية.

غير أنّ السياسة الخارجية الجزائرية في بداية الثمانينيات بدأت تتراجع، لتصل إلى حدّ الانكفاء على الذات مع نهاية الثمانينيات، بسبب نهاية الحرب الباردة والحرب الأهلية التي عرفتها، فقد طرأت تطورات، على صعيد العلاقات الدولية، ومنها انهيار النظام ثنائي القطبية، ضيّقت من هامش مناورة الجزائر الخارجية.

---

[1] نواري أحالم، "تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة سعيدة، العدد الرابع، 2011، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 26.

2-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

إن السمة المميزة للسياسة الخارجية هي موقف الحياد الذي تلتزم به دبلوماسيتها من كل الأزمات والصراعات الدولية والإقليمية، وعدم انحيازها ألحد أطراف النزاع الدولي أو الإقليمي، ولعل حالة عدم الانحياز هذه قد أكسبت الجزائر ثقة المجتمع الدولي، وأن موقف الحياد قد ورثته الدبلوماسية الجزائرية عن الحركة الوطنية التي التزمت الحياد في الحرب العالمية الثانية ولم تتدخل فيها، ولم تقف إلى جانب أحد أطرافها[1].

لعل من المبادئ التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية وعلى رأسها صانع القرار فيها، هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وسلوك مسلك الوسيط الحيادي في جميع القضايا التي كانت وسيطة فيها مما جعلها تتمتع بمصداقية دولية واقليمية على حد سواء وكان دائما تتميز عند اللجوء، لها في حل النزاعات الداخلية على مستوى المنطقة أو الدولة[2].

وهكذا تبنت الجزائر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، لاسيما دول الجوار وعدم ترك الساحة الإقليمية للتحركات الدبلوماسية التي يمكن أن تتدخل في قضايا دول المنطقة بتدخل سلبي يكون فيه تغليب طرف على طرف مما يزيد من تأجيج الصراعات الداخلية والتي تنعكس وتهدد أمن دول المنطقة.[3]

---

[1] فلاح مبارك بردان، " **الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية**"، مجلة القانون والمجتمع، بجامعة أدرار، العدد الثامن، ديسمبر 2016، ص24.

[2] نواري أحلام، المرجع السابق، ص27.

[3] فلاح مبارك بردان، المرجع السابق، ص25.

3-التسوية السلمية للنزاعات:

تمثل المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية نقطة ارتكاز لفهم التوجهات العامة للجزائر في سياستها الخارجية، ولكنّ تلك المبادئ تقدم لنا أيضا صورة واضحة عن أهمية المنطقة العربية بالنسبة للجزائر، فمن خلال المواثيق الوطنية نجدها حريصة على ضرورة تحقيق وحدة مغاربية وأيضا العمل على تحقيق الوحدة بين الشعوب العربية، وأهمية المنطقة العربية بالنسبة للجزائر لا نجدها في المواثيق الرسمية فقط بل هي مجسدة أيضا على المستوى العملي بحيث الجزائر تعتبر عضو في جامعة الدول العربية منذ استقلالها عام 1962، كما تعتبر الجزائر عضوًا مؤسّسًا في اتحاد المغرب العربي(UMA) الذي تأسس عام 1989، و كلا المنظمتين تهدفان إلى تعزيز التعاون والتكامل العربي.[1]

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية

الدستور الجزائري واضح بخصوص السياسة الخارجية، حيث يعتبرها من صلاحيات رئيس الجمهورية بصفة قطعية، فرئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال السياسة الخارجية فهو:[2]

- يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها.
- يبرم المعاهدات ويصادق عليه.
- يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها.

[1] محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية-الارترية**، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع،2004 ، ص 31.

[2] قجالي محمد، "ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية -التونسية"، رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990)، 27.

إلا أن عملية صياغة السياسة الخارجية نظرا لطابعها المعقد والسيادي، لذلك تشترك في صياغتها العديد من مؤسسات الدولة، منها ما يحدد الدستور وظيفتها ومنها من يقرره صانع السياسة الخارجية، ألا وهو رئيس الجمهورية كفاعل أساسي في صياغة السياسة الخارجية.

ودستوريا هنالك مؤسستان مخولتان وهما:[1]

– المجلس الدستوري: الذي ينظر في دستورية أو عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في حالة دخولها حيز النفاذ.

– البرلمان بغرفتيه: حيث يمكن للبرلمان فتح مناقشة حول السياسة الخارجية وإصدار لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية صانع السياسة الخارجية، تتعلق باتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم، وهنا يمارس البرلمانيون نشاطا دبلوماسيا من خلال الرقابة البعدية لأي معاهدة ومن خلال مطالبتهم توضيحات من الجهاز التنفيذي، أي من وزارة الخارجية عبر لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية تخص بعض القضايا الخارجية.

ولا يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، إلا بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان صراحة، حيث تصبح المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية، أو أن يطلب رأي المجلس الدستوري في الاتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلم، فيعطي فيها رأيه قبل المصادقة عليها.[2]

[1] قجالي محمد، المرجع السابق، ص 29.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

وباعتبار وزارة الشؤون الخارجية الجهاز الذي يشرف على النشاط الخراجي للدولة في السلطة التنفيذية فإنه يعمل تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية، بحيث تضطلع وزارة الخارجية بمهام صياغة السياسة الخارجية على النحو التالي: [1]

– تحليل الوضع الدولي، وعلى وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر وبإدارة علاقاتها الدولية.

– تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية.

– تحضير دراسات تحليلية واقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية لإدارة عمليات السياسة الخارجية.

– تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإداراتها.

– تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج.

– المشاركة في إعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية، والقرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين.

– تحضر الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف.

– تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها.

[1] مرسوم رئاسي رقم 02–403 مؤرخ في 26 نوفمبر 2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، ج ر عدد 79 مؤرخة في 01 ديسمبر 2002 .

– تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرف فيها.

– تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.

المطلب الثالث: دور النفط والطاقة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

إن الطاقة تعتبر من القضايا الحساسة في اقتصاديات العالم الحديث حيث يتم الاعتماد عليها في كل المجالات نظرا لما تقدمه من مزايا للبشرية نتيجة استقلالها من الجميع دون تمييز لذا يتم رسم سياسة طاقوية في مختلف دول العالم سواء كانت المنتجة للطاقة أو المستهلكة لها.

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها في المجال الطاقوي على البترول والغاز كمصدر أساسي لجلب العملة الصعبة من الخارج ولتموين منشآتها الصناعية. الاستثمارات في قطاع المحروقات بقيت في ارتفاع متزايد بهدف تحديث المنشآت الإنتاجية منذ الألفية الثانية لتعدل إلى ذروتها في عام 2010.[1]

يعتبر قطاع المحروقات العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وذلك لأنه لا يزال حتى الآن يمثل القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي فهو يساهم في ايرادات الجزائر لأكثر من 90 %ويتأثر الاقتصاد الجزائري بمستوى تلك الإمدادات لمصادر الطاقة المختلفة فكلما ازدت امداداته لسوق الخارجي من تلك المصادر للطاقة بالسعر المناسب كلما سمح ذلك بتطوير الاقتصاد الداخلي.[2]

---

[1] عبد القادر معاسو، **السياسة البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية**، دراسات في النفط، الكويت: دار النشر الكوتية، 1981، ص ص 342، 343.

[2] ـــــــــــــ، "خريطة المواقع النفطية والعلاقة بين النفط والتنمية في الجزائر"، مجلة أويك، عدد 1259، شهر أفريل 2009 ، ص ص 13-18.

تغير التشريع الجزائري الخاص بقطاع المحروقات منذ الاستقلال عدة مرات، وفي كل مرة كان القانون الجديد يأتي بإطار تنظيمي وتعاقدي يختلف تماما عن الإطار السائد في المرحلة التي سبقته، ما جعل أداء القطاع ونتائجه تختلف بدورها في كل مرحلة من هذه المراحل.

يعتبر الاتحاد الأوربي أول شريك اقتصادي للجزائر باعتباره أول دائن ومتعامل لها كما تبينه الإحصائيات الخاصة بكل من المديونية والتجارة الخارجيتين، كما أن الاتحاد الأوربي يعد أول شريك تجاري للجزائر، حيث تؤكد كثافة المعاملات التجارية مع دول الاتحاد مقارنة بتعاملها التجاري مع باقي دول العالم، حيث نلاحظ أن أكثر من 50 %من التبادل التجاري (الصادرات + الواردات) يتم معه، حيث أن التبادلات التجارية الخارجية ترتكز بشكل كبير على ثلاث بلدان أوربية وهي فرنسا، إيطاليا، إسبانيا.[1]

ومع توسيع المجموعة الأوربية وضمها للبرتغال وإسبانيا تعززت أكثر مكانة الجزائر كبلد مصدر للغاز الطبيعي خاصة مع إنشاء أنبوب النقل الغربي الجزائر، المغرب، إسبانيا، الذي يؤمن المزيد من الصادرات الغازية الجزائرية والتي بلغت سعته في مرحلة أولى 8.5 مليار م3 مؤهلة للارتفاع مع إنشاء الطلب المغربي والإسباني وطلب الدول الأوربية الأخرى (البرتغال، ألمانيا، فرنسا، ...).[2]

كما سجلت العلاقات الجزائرية الأمريكية منذ السبعينيات تحسنا نوعيا بعد عودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة عام 1967. مع عودة الشركات الأمريكية وكذا تكوين إطارات سوناطراك بأمريكا وتواجد مسيرين وخبراء مستشارين أمريكيين في الإدارات الرسمية في الجزائر.[3]

---

[1] Centre National de l'Informatique et des statistiques du commerce éxterieur de l'Algerie. Année 2007.

[2] BANQUE D'ALGERIE, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONITAIRE en Algerie, (2007), p 65-69.

[3] عيسى مقليد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية ، 2007-2008)، ص 45.

لقد أضحى العامل الاقتصادي من المداخل الرئيسية لفهم وتحليل السياسة الخارجية الأمريكية للمنطقة المغاربية، وذلك لما لها من ثروة طاقوية إضافة إلى اعتبارها سوقا لترويج منتجاتها، إن الشراكة الاقتصادية مع المغرب العربي برزت كتطور طبيعي لاتجاه الولايات المتحدة في التسعينات لإحكام سيطرتها على المناطق الحساسة، وذات موقع الاستراتيجي المهم بالنسبة إلى مصالحها الحيوية[1].

[1] كوثر عباس الربيعي، " التأثير ألمريكي في السوق النفط العالمية"، يوم 2019/06/20، على المقع الالكتروني: http.//www.lasy.net/isoj ?func= fullesc 8 old =60414.

المبحث الثاني: دور المحدد الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية المغربية

ان استخدام السلاح الاقتصادي في العلاقات الدولية أصبح شائعا جدا حيث تقوم دولة ما باستخدام ورقة التبادل التجاري المالي للحصول على تنازلات سياسية من دولة أخرى. فالعامل الاقتصادي لا تؤثر في العلاقات الدولية إلا في علاقته مع العامل السياسي في ظل جدلية تأثير وتأثر تجعل كل عامل في خدمة الأخر[1].

المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية المغربية

لا شك أن المتغيرات الدولية والإقليمية التي حدثت خلال العقود الثلاثة الأخيرة؛ أثّرت بشكل ملحوظ في ملامح السياسة الخارجية للدول؛ وبخاصة مع تطوّر مفهوم السلم والأمن الدوليين؛ وتصاعد أهمية الاقتصاد في العلاقات الدولية في مقابل تراجع البعد الأيديولوجي، إضافة إلى أزمة الخليج الثانية وجلوس الطرف الفلسطيني و«الإسرائيلي» على طاولة المفاوضات وما ترتب عن ذلك من اتفاقات؛ علاوة على أحداث 11 سبتمبر التي فرضت الالتفات إلى مخاطر الإرهاب الدولي الذي تزايدت حدّته بصورة خطرة في السنوات الأخيرة، كما لا تخفى أيضاً تحولات الحراك وما أفرزته من إشكالات إقليمية كبرى؛ فرضت تحديات أمام السياسة الخارجية للمغرب كما هو الأمر بالنسبة لمختلف دول المنطقة.

حاول المغرب تكييف سياساته الخارجية مع هذه المتغيرات، مع استحضار عدد من الثوابت والمحددات؛ في ارتباط ذلك بقضية الوحدة الترابية؛ وبناء الاتحاد المغاربي والانفتاح على المحيطين العربي والإسلامي، وتعزيز علاقاته ضمن الدائرة الإفريقية والجوار الأورو– متوسطي، وتمتين علاقاته مع مختلف القوى الدولية.

---

[1] السعدية لدبس، "الساسة الخارجية المغربية في عهد الملك محمد السادس تغيير ام استمرارية؟، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة"، (جامعة محمد الخامس، كلية سلا،2006/2007)، ص 31–35.

ساهم دستور 2011 في انتقال السياسة الخارجية للمغرب دستوريا، من المجال الخاص والمحفوظ للملك إلى التدبير المشترك بين الملك وباقي الفاعلين في المجال الخارجي، في المقابل لم يغير ملامح ومرتكزات هذه السياسة بل إن التغيرات الإقليمية والدولية وخدمة المصالح العليا هي التي أسهمت في إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية المغربية، ببروز أولويات جديدة بالموازاة مع قضية الصحراء، كالاهتمام بتعزيز العلاقات المغربية–الإفريقية، والانفتاح على فضاءات جديدة لم تكن حاضرة بقوة في أجندة الدبلوماسية المغربية السابقة، إلى جانب بروز العامل الاقتصادي كمحدد أساسي في السياسة الخارجية المغربية؛ فقد شهدت فترة تولي الملك محمد السادس الحكم حركية دبلوماسية واقتصادية نشطة ومكثفة نحو مختلف المناطق الجيو–استراتيجية للمغرب كآسيا، وأمريكا اللاتينية، ودول الخليج...، مع التركيز على قوى كبرى، كروسيا، الصين، الهند، وإيلاء الأهمية للقارة الإفريقية بحيث راهنت السياسة الخارجية المغربية على الاستثمار فيها وتعزيز العلاقات المغربية–الإفريقية في كافة المجالات، مع ربط الاقتصاد بالتنمية.[1]

المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية المغربية

حظي الدستور المغربي الصادر عام 2011 باهتمام كثير من الباحثين والمحللين الذين حاولوا رصد مستجداته وأهميتها، وطرح إشكالاتها المختلفة، غير أن السمة العامة التي طبعت مجمل هذه التحليلات والدراسات هو تركيزها على تناول جوانبه المتصلة بالحقوق والحريات ومهام الفاعلين على مستوى تدبير الشأن العام الداخلي، فيما لم تجد قضايا السياسة الخارجية وما يتصل بها من مستجدات في هذا الصدد اهتماما كبيرا، خصوصا وأن هذا الإصلاح حمل مجموعة من المستجدات على مستوى صناعة القرار الخارجي.

[1] شبكة ضياء، "السياسة الخارجية المغربية في ضوء دستور 2011 دراسة تحليلية للأدوار والأولويات"، يوم 2019/06/40، على الموقع الالكتروني: https://diae.net/53581/

تتأرجح المواقف المرتبطة بالسياسة الخارجية للمغرب بين موقفين أساسيين: أولهما تقليدي، يركز على الفرضية التي تعتبر أن هذه السياسة تبقى مجالاً محفوظاً للملك، اعتباراً للصلاحيات الوازنة التي يحظى بها على مستوى رئاسة المجلس الوزاري والمجلس الأعلى للأمن؛ وإعلان الحصار وإشهار الحرب. وثانيهما حديث يعتمد رؤية واقعية وسياسية منفتحة، ويرى بأن هناك شركاء آخرين يساهمون إلى جانبه في نسج هذه السياسة، كما هو الأمر بالنسبة لرئيس الحكومة ووزير الخارجية وباقي الوزراء ومؤسسة البرلمان بغرفتيها عبر آلية الدبلوماسية البرلمانية والمصادقة على المعاهدات الدولية[1].

وإذا كان الدستور قد أسند مهمة تحديد السياسة العامة للحكومة، وإلى رئيس الحكومة خاصة، فإنها قد جعلته أي –رئيس الحكومة –يباشر هذه المهمة تحت إشراف ومراقبة الملك الذي هو رئيس الدولة، الأمر الذي يجعل رئيس الحكومة في إطار تحديد السياسة العامة للحكومة، ملزما بمراعاة التوجيهات العامة لرئيس الدولة، وذلك في انسجام أيضا مع السياسة الخارجية للأمة، والسياسة الدفاعية التي يعود أمر تحديدها إلى الملك.

وبالتالي يمكن القول، بأن الحكومة باعتبارها جهازا تنفيذيا هي المكلفة بتطبيق السياسة الخارجية وترجمتها يوميا على أرض الواقع. وفقا للتوجهات المحددة سلفا من طرف الملك في مجال السياسة الخارجية. وعلى العموم، فإن مشاركة رئيس الحكومة في رسم السياسة الخارجية كانت في السابق محدودة. وكانت رهينة بشخصية رئيس الحكومة وبرغبة الملك وأيضا بالظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والدولية[2].

[1] الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات**، الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر، 2002، ص84.

[2] سعيد الصديقي، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة الدكتوراه، (جامعة محمد الأول كلية الحقوق، 2002)، ص107.

غير أنه يلاحظ أن اختصاصات رئيس الحكومة في مجال السياسة الخارجية قد تقوت بفعل تقلص صلاحيات الملك التنفيذية خصوصا في مجال السياسة الخارجية فالدستور الحالي ينص على أن الملك يرأس المجلس الوزاري [1](الذي يتداول في السياسة العامة للدولة ومنها قطاع الشؤون الخارجية، شؤون الحرب–التعيينات الدبلوماسية)، الذي يتألف من رئيس الحكومة والوزراء كما ينعقد المجلس الوزاري بمبادرة من الملك، أو بطلب من رئيس الحكومة. وللملك أن يفوض لرئيس الحكومة، بناء على جدول أعمال محدد، رئاسة مجلس وزاري، كما يمكن للملك أن يفوض لرئيس الحكومة رئاسة اجتماعات المجلس الأعلى للأمن باعتباره هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد[2].

كما منح الدستور لرئيس الحكومة الحق في أن يحيل إلى المحكمة الدستورية التزاما دوليا–(اتفاقيات/معاهدات) سواء تلك التي يوقعها الملك أو يصادق عليها البرلمان –يتضمن بندا يخالف الدستور، والذي تكون نتيجته أن المصادقة على هذا الالتزام لا تقع إلا بعد مراجعة الدستور[3].

المطلب الثالث: دور القطاعات الصناعية والاقتصادية في صنع السياسة الخارجية المغربية

لقد صارت الدبلوماسية الاقتصادية اليوم تنافس الدبلوماسية السياسية، حيث أن الصراع اليوم، على مستوى النظام الدولي وحتى على مستوى النظم الإقليمية لم يعد من أجل تحقيق القوة بالمعنى التقليدي. ولكن صار حول موضوعات اقتصادية بالدرجة الأولى، وهذا بدون شك أرغم الحكومات على دفع السياسة الخارجية والأداة الدبلوماسية على تكريس التعاون الاقتصادي والتقني والثقافي في إطار دبلوماسية معاصرة بدل الاهتمام فقط بالقضايا الإيديولوجية أو جيواستراتيجية إن رسم تصور جديد للدبلوماسية الاقتصادية

[1] الفصل 48 من الدستور المغربي 2011.

[2] الفصل 54 من الدستور المغربي2011.

[3] الفصل 55 من الدستور المغربي2011.

المغربية وتوفير الوسائل الهادفة إلى تفعيلها وإدخال فاعلين جدد عليها. وهو أمر يستلزم إعادة تجديد وصياغة التوجهات العامة للسياسة الخارجية وإعادة النظر في هياكلها على ضوء التحولات العميقة التي يشهدها عالم اليوم، حيث أن نكوص دور التقاطبات الإيديولوجية والسياسية فتح المجال لأولوية المصالح الاقتصادية.[1]

وتماشيا مع المتغيرات والتوجهات الجديدة، أضحى الفعل الاقتصادي يحتل مركزا مهما في العمل الدبلوماسي المغربي لما يمكن أن يحققه لدولته من مصالح اقتصادية عبر نهج دبلوماسية براغماتية تتمثل في جلب الاستثمارات والبحث عن الأسواق من أجل تصريف المنتجات، وكانت شركات عالمية استثمرت في المغرب خلال السنوات الماضية، منها «رينو» الفرنسية التي تنتج حالياً نحو 350 ألف سيارة سنوياً في طنجة، وهو أكبر مجمع للسيارات الخفيفة خارج أوروبا، كما استثمرت مجموعة «بومبارديه اروسبيس» الكندية 200 مليون دولار في بناء مصنع للطائرات شمال الدار البيضاء لإنتاج أجزاء من موديلات «جيت 45» و «جيت 75» الموجهة لرجال الأعمال. وتعاقدت «أي دي اس» الأوروبية المصنعة لطائرات «ارباص» مع شركات مغربية لإنتاج الكابلات الكهربائية والمقاعد الجلدية وأجزاء مقصورة القيادة، كما الحال مع الناقلة «بوينغ» الأميركية التي تصنع بعض أجزاء طائراتها الحديثة في المغرب.[2]

وصدر المغرب العام الماضي ما قيمته 8.4 مليار درهم من قطاع غيار الطائرات المدنية، وهو القطاع الذي تريد الرباط أن تملك فيه الريادة عربياً وإفريقياً. وأفادت مصادر وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار بأن نحو 40 من كبريات الشركات الصناعية العالمية باتت تتمتع بامتداد إنتاجي في المغرب،

[1] محمد بويوش، "قضايا السياسة الخارجية المغربية من خلال البرنامج الحكومي"، يوم 2019/06/19، على الموقع: https://www.marocdroit.com/attachment/323553/

[2] المرجع نفسه.

مثل «فولكس فاكن» الألمانية و «يازاكي» اليابانية و «دلفا» الأميركية، وأخرى في مجالات الصيدلية والغذاء والاتصالات والطاقة[1].

يتمثل طموح الحكومة في رفع الصناعة المغربية إلى مستويات أعلى من القدرة التنافسية بغية تعزيز وضعية المغرب كمركز صناعي ومكان حافل بفرص النمو للمستثمرين الأجانب. وسيتسنى لهؤلاء أن يصلوا بسهولة إلى إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يمكن أن يصل النمو إلى 6–7٪ خلال السنوات المقبلة. والمغرب هو أيضا بصدد إبرام اتفاقيات تفضيلية مع دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (UEMA).

وتعتزم المملكة مواصلة تنفيذ الاستراتيجية المتبعة في هذا المجال وجذب مصنعين وموردين رئيسيين جدد. كما يأمل أيضا أن تصبح الصناعة رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية، من خلال وضع استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية في هذا المجال، فضلا عن خصوصيات السياق المغربي[2].

[1] تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، EBOOK_IDR2016_OVERVIEW_ARABIC_0.pdf

[2] وزارة المالية المغربية، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، يوم 2019/06/19، عل الموقع الالكتروني:
https://www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Stratégies/Pacte-National-pour-l’Emergence-Industrielle.aspx?m

خلاصة الفصل الثاني:

ازداد دور العوامل الاقتصادية في السنوات الأخيرة نظرا لازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية و من تم أصبحت هذه العوامل جزءا حيويا من السياسة الخارجة و تلعب دور محدد في اختيارات السياسة الخارجية الجزائرية و المغربية، على اعتبار أن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توفر معظم المواد الاقتصادية كما تعد تعبئة تلك المواد أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية في الجزائر والمغرب ، فقد أخذت ظاهرة الاهتمام بالعامل الاقتصادي بكل أبعاده التجارية والاستثمارية تزداد في ظل تعاظم ظاهرة الاعتماد المتبادل و التجارة الحرة بين مختلف دول العالم و أخذت الجوانب الاقتصادية المختلفة تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع الجزائر والمغرب إلى تركيز اهتمامها من اجل حشد اكبر قدر ممكن الموارد لمواد لمواجهة المشكلات و الأزمات الاقتصادية و تحقيق التنمية لكل أبعادها المحلية، في حين ان استخدام السياسة الخارجية كأداة لتعبئة الموارد الداخلية و الخارجية و جلب الاستثمارات قد أصبح نموذجا يستخدمه صانع القرار في البلدين، حيث يقع على القادة مسؤولية الاختيار بين بدائل القرارات في ظل موارد محدودة.

فى السياسة الخارجية على وجه التحديد بناء اقتصاد قوي يمكن الدولة من توقع التطورات المستقبلية وتوفير الأدوات اللازمة للتعامل مع تلك التطورات ومن ثم فهو يقلل من حالة عدم اليقين التي تميز السياسة الخارجية بحيث لا يفاجأ صانع السياسة الخارجية بمواقف جديدة ليس مستعدا للتعامل معها، بالإضافة إلى أن سياسة الدول الخارجية تغدو قائمة على الفعل أكثر من رد الفعل وقد زادت أهمية الديبلوماسية الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب الباردة، ذلك أن تطورت العلاقات الدولية من مرحلة القوة الخشنة الى مرحلة القوة الناعمة، يؤثر على توجهات السياسة الخارجية للدول، ومن ثمة نتطرق في هذا الفصل القدرات التي بنتها كل من الجزائر والمغرب في هذا المجال، والتنافس بينهما.

المبحث الأول: التنافس في المجال الطاقوي.

يعتبر قطاع النفط مرتكزا أساسيا في الاقتصاد الجزائري غير ان الاقتصاد المغربي يعتمد انتهاج العديد من الاستراتيجيات والإجراءات لتحقيق النمو والتقدم الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية، المتمثلة في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والقطاع السياحي.

المطلب الأول: التنافس المغربي الجزائري على خطوط إمدادات الغاز

تتسابق الجزائر والمغرب، للفوز بمرور خط أنابيب الغاز النيجيري باتجاه أوروبا، وتعود القضية إلى العام 2002، حين اتفقت الجزائر ونيجيريا على إنشاء أنبوب غاز عابر للصحراء، بتكلفة قدرت حينها بنحو 10 مليارات دولار.

ويمر الخط من نيجيريا إلى النيجر ثم الجزائر، لتصدير الغاز إلى السوق الأوروبية؛ ويبلغ طول الأنبوب نحو 4128 كيلومترا، ويستهدف نقل 30 مليار متر مكعب من الغاز النيجيري سنويا نحو أوروبا، ففي عام 2009، تم توقيع اتفاق رسمي بين الجزائر ونيجيريا بمشاركة النيجر، لإنجاز المشروع، وبعدها بأربع سنوات أكد رئيس نيجيريا الأسبق جوناثان غودلاك، قرب بداية العمل بالمشروع بتكلفة 20 مليار دولار، ولقد أكدت الجزائر ونيجيريا على ضرورة أن يدخل خط أنبوب الغاز لاغوس (نيجيريا) – الجزائر، والذي تم الاتفاق على إنشائه منذ الثمانينات، حيز التنفيذ.[1]

واتفقت الجزائر وأبوجا، عقب لقاء اللجنة المشتركة للبلدين، على إنشاء مجموعة عمل ستعقد اجتماعها الأول في الربع الأول 2019، لتقييم تقدم مشروع أنبوب الغاز.

[1] شذى خليل، الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، يوم 2019/03/02، على الموقع الالكتروني: rawabetcenter.com/archives/75567

على الصعيد المغربي، أطلقت المغرب ونيجيريا مشروع إنجاز الخط الإقليمي لأنابيب الغاز، في ديسمبر 2016، حيث وسيمتد أنبوب الغاز المغربي على طول يناهز 5660 كلم، ومن المنتظر أن يتم تشييده على عدة مراحل ليستجيب للحاجة المتزايدة للبلدان التي سيعبر منها وأوروبا، خلال الـ25 سنة القادمة، وسيمر الأنبوب بكل من بنين وتوغو وغانا وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون وغينيا، بيساو، وغامبيا والسنغال وموريتانيا، وتفوق تكلفة المشروع 25 مليار دولار، ويتوقع أن ينقل الأنبوب الجديد بين 30 و40 مليار متر مكعب سنويا.[1]

1-خط أنابيب المغرب العربي-أوروبا

نشأت فكرة مشروع بناء خط أنابيب غاز بين الجزائر واوروبا في السبعينات. وبالرغم من ذلك ، فقد حالت القيود التقنية في ذلك الوقت دون بناء وتشغيل خط أنابيب غاز في تلك المياه العميقة بدأ التحضير لمشروع ميد غاز في عام 2001 بإنشاء شركة خط أنابيب ميد غاز(Sociedad para el Estudio y Promocion del Gasoducto Argelia-Europa, via Espana S.A.). وتم الانتهاء من دراسة الجدوى في 2002-2003. وبدأت عملية الإنشاء في 7 مارس 2009 في ألمرية، وتم الإنتهاء من إنشاء قواعد تمتد تحت سطح البحر في 2008. وبدأ تشغيل الخط في مارس 2011.[2]

سوف يبدأ خط الأنابيب من حقل حاسي الرمل في الجزائر ويمتد القسم الأول منه إلى ميناء بني صاف، ويبدأ القسم البحري من بني صاف إلى موقع الانزال الأرضي في شاطئ ألمرية، إسبانيا، حيث سيتصل مع خط أنابيب غاز ألمرية-البسيط.[3]

---

[1] شذى خليل، المرجع السابق، نفس الموقع.

[2] رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية "، كارنيجي الشرق الأوسط، العدد 07 10، اكتوبر 2008، يوم 2019/03/02 على الموقع الالكتروني: www :CarnegieEndowment.org

[3] المرجع نفسه.

2-أنبوب الغاز بين نيجيريا والمغرب

تم الاتفاق بين المغرب ونيجيريا على مد أنبوب للغاز الطبيعي بين البلدين عبر دول أفريقية عدة، كمرحلة أولى ثم مده لاحقا إلى أوروبا.

يمتد أنبوب الغاز على طول أربعة آلاف كيلومتر، وينطلق من نيجيريا ويمر عبر ست دول على الأقل وربما أكثر، هي غانا وتوغو وساحل العاج والسنغال وموريتانيا ثم المغرب، والمشروع المغربي النيجيري هو توسعة لمشروع أنبوب غاز في غرب أفريقيا يربط بين حقول المحروقات في نيجيريا والدول الأفريقية المستوردة للغاز مثل بنين وتوغو وغانا،غير أن موريتانيا بحاجة إلى إقناع من المغرب لكي تسمح بعبور خط أنابيب الغاز عبر أراضيها، خاصة في ظل العلاقات التي يشوبها بعض التوتر بين البلدين، إضافة إلى أنه من المفترض أن يمر الخط عبر أراض محل نزاع هي الصحراء الغربية، وهذا من شأنه أن يشكل مشكلة أخرى للمغرب.[1]

إن مشروع خط الأنابيب، مشروع إستراتيجي ويشجع على اندماج بين منطقتي شمال وغرب أفريقيا، فضلا عن تحقيق الاستقلالية في مجال الطاقة، وتسريع وتيرة إنجاز مشاريع مد الكهرباء، وتطوير أنشطة اقتصادية وصناعية، ويرى أصحاب المشروع أنه يمكن أن يكون نموذجا "لتعاون بين دول الجنوب"، وأن يعود بالفائدة على ثلاثمئة مليون نسمة، حيث ان نيجيريا هي تاسع أكبر دول في العالم من حيث احتياطيات الغاز المؤكدة، لكنها تعاني من انقطاعات في التيار الكهربائي، ويعزى ذلك جزئيا لحرق شركات النفط كميات كبيرة من الغاز المنتج، كما تتعرض أنابيب الغاز في نيجيريا لهجمات مسلحين يحتجون على تدمير أنشطة الشركات النفطية لأراض زراعية ولمناطق صيد.[2]

[1] حسن عبد الله ، **مستقبل النفط** ، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 ، ص 15 .

[2] المرجع نفسه، ص 12.

وكانت الجزائر قد بدأت عام 2002 مفاوضات مع الحكومة النيجيرية لإقامة مشروع مماثل عبر الساحل، غير أن المشروع الجزائري النيجيري بقي مجمدا إلى غاية عام 2009، حيث تم إحياؤه مجددا. ورغم توقيع الاتفاق رسميا فإن المشروع بقي يراوح مكانه ليعود إلى الواجهة مطلع عام 2013 في قمة للاتحاد الأفريقي بتكلفة قد تصل عشرين مليار دولار.[1]

في حين تتولى مهمة تنفيذ المشروع المغربي النيجيري هيئة مشتركة مغربية نيجيرية يؤسسها صندوقا الثروة السياديان في كلا البلدين، وهما هيئة الاستثمار السيادي النيجيري وصندوق استثمار الموارد المغربي. لم يتم الإعلان عن التكلفة الإجمالية للمشروع والمدة الزمنية التي سيتم إنجازه فيها. [2]

المطلب الثاني: التنافس في مجال الطاقات المتجددة

الطّاقة المتجددة هي الطّاقة المُستَمّدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد أي الّتي لا تنفذ ، حيث تختلف جوهريًا عن الوقود الأحفوري من بترول وفحم وغاز الطبيعي، أو الوقود النووي الّذي يستخدم في المفاعلات النووية. ولا تنشأ عن الطّاقة المتجددة عادةً مخلّفات كثنائي أكسيد الكربون (CO_2) أو غازات ضارة أو تعمل على زيادة الاحتباس الحراري كما يحدث عند احتراق الوقود الأحفوري أو المخلفات الذرية الضّارة النّاتجة عن المفاعلات النوويّة.[3]

وتنتج الطّاقة المتجددة من الرياح والمياه والشمس، كما يمكن إنتاجها من حركة الأمواج والمد والجزر أو من طاقة حرارية أرضية وكذلك من المحاصيل الزراعية والأشجار المنتجة للزيوت. إلا أن تلك الأخيرة

---

[1] اعمر بوزيد ، **شركاء أم منافسون : سياسات الصراع و التكامل في العلاقات الأمريكية–الأوربية اتجاه منطقة غرب المتوسط** ، الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2014 ، ص 358 .

[2] المرجع نفسه، ص 360.

[3] سحر عبد الرؤوف سليم، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2014، ص 79.

لها مخلفات تعمل على زيادة الاحتباس الحراري. حالياً أكثر إنتاج للطّاقة المتجددة يُنتج في محطات القوى الكهرمائية بواسطة السّدود العظيمة أينما وجدت الأماكن المناسبة لبنائها على الأنهار ومساقط المياه، وتستخدم الطّرق التي تعتمد على الرياح والطّاقة الشمسيّة على نطاق واسع في البلدان المتقدّمة وبعض البلدان النّامية؛ لكن وسائل إنتاج الكهرباء باستخدام مصادر الطّاقة المتجددة أصبح مألوفاً في الآونة الأخيرة.[1]

1-الطاقات المتجددة في الجزائر

منذ الاستقلال استطاعت سوناطراك الوطنية التي تعد من أبرز الشركات في الجزائر استغلال ثروتتها الطبيعية على أحسن وجه أهمها البترول والغاز غير أنها بالإضافة إلى قرب نفوذها تسببت في عدة أضرار على البيئة ورغم هذا إلا أن الجزائر تبقى من أهم الدول للعب الدور الأساسي في إنتاج الطاقة وذلك لامتلاكها مصادر أخرى للطاقة البديلة أهمها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كما أظهرت الجزائر اهتمامها في استعمال الطاقة المتجددة وتجسدت في أول مشروع للطاقات المتجددة في الجزائر في حاسي الرمل بإنشاء محطة هجينة لإنتاج الكهرباء تجمع بين الشمس والغاز كما تمكنت مؤسسة سونلغاز من ربط 1000 عائلة في 20 قرية منتشرة في جنوب الجزائر بالكهرباء الشمسية بعد أن تم تزويد مساكنهم بالعتاد اللازم لاستغلال الطاقة الشمسية إن إنتاج الطاقة الشمسية للاستهلاك الوطني سيغطي حاجة الجزائر التي ترتفع سنة بعد سنة؛ كما يمكن تصديرها نظرا إلى أن عدة بلدان أوروبية لاتتوفر على كم هائل من أشعة الشمس بسبب مناخها الرطب وقد حددت طلباتها في مجال استيراد الطاقة المتجددة.[2]

[1] سحر عبد الرؤوف سليم، المرجع السابق، ص 80.

[2] لحاج بن زيدان، "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، قراءة تحليلية: 2000-2010" ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، الجزائر، 2011، ص 13.

فالجزائر يمكن أن تستفيد من هذا التصدير إذا قامت بتوفير جميع الأجهزة اللازمة للتصنيع، فلذا يجب على قطاع هذه الطاقة التي تسخر بها طبيعة البلاد طوال السنة أن يستعد بجميع الوسائل اللازمة لتتمكن البلاد من الاستفادة والسيطرة على الاستغلال والإنتاج وبالتالي الحصول على كمّ كبير من الطاقة لسد حاجاتها والفائض للتصدير. بالإضافة إلى هذا تمّت دراسة طاقة الرياح التي تنتشر في الجزائر لإنشاء محطات توليد طاقة الرياح.[1]

شرعت وبدأت الجزائر في استغلال طاقتها من الرياح، وهو استثمار ممكن أن يدر على الجزائر أرباحا تربو عن الثلاث مليارات يورو سنويا، فضلا عن قدرة هذا القطاع الواعد على استحداث آلاف مناصب الشغل وتوفير طاقة نظيفة، بعدما ظلّ توظيف الجزائر لطاقة الرياح ضئيلا بمعدل 0.7 ميغاوات، سطّرت الدولة برنامجا طموحا لتطوير الطاقات المتجددة برسم مخطط خماسي (2010-2014)، ويقوم هذا المخطط في أساسياته على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح، كما سيتم دعم مختلف هذه الوحدات بالوسائل الضرورية لإنتاج ديناميكي ينشط القطاع، ولإنجاح المسعى سيتم تجنيد 20 باحثا، علاوة على 360 أستاذا ينشطون في ثلاثين مخبرا محليا. [2]

جرى تحديد مواقع مؤهلة لاحتضان مزارع لتوليد الطاقة الكهربائية بمناطق رأس الوادي، سوق أهراس، بجاية، سطيف، "برج بوعريريج" وتيارت، ناهيك عن إمكانية استغلال طاقة الرياح في محافظات جنوبية مثل تندوف، تيميمون وبشار. ويتواصل البحث عن مواقع يكثر فيها نشاط الرياح، بغرض إقامة مزارع لتوليد

[1] لحاج بن زيدان، المرجع السابق، ص 14.

[2] المرجع نفسه، ص14.

هذه الطاقة، والتوصل إلى إنتاج نسبة 3 بالمئة من الطاقة الكهربائية في آفاق سنة 2015 انطلاقا من طاقة الرياح.[1]

2-الطاقات المتجددة في المغرب

اعتمد المغرب في السنوات الأخيرة استراتيجية طموحة في الطاقات المتجددة، والتي يأمل من خلالها خفض اعتماده على مصادر الطاقة التقليدية المستوردة من الخارج، بالإضافة إلى حماية البيئة. وأعلنت شركة "دزرتك" الألمانية عن اختيارها للمغرب لبناء أول مركب لها لتوليد الطاقة الشمسية، وهو المشروع الذي يوصف بأنه "مشروع القرن"، وتمثل الطاقة المتجددة في المغرب حوالي 4% من رصيد الدولة للطاقة، وحوالي 10% من إنتاج الكهرباء عام 2007، يتم دعم الطاقة المتجددة في المغرب من المصادر المائية وطاقة الرياح، كما أن المغرب تعتزم توسعا في إنتاج الطاقة بقيمة مالية تبلغ ما يقرب 13 مليار دولار أمريكي من طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية والبنية التحتية المرتبطة بها.[2]

الطاقة الشمسية في المغرب، هي إحدى مصادر الطاقة التي تتوفر عليها المغرب وبكثرة. تمتلك المغرب أحد أعلى معدلات الإشعاع في العالم فتعرض أغلب البلد لأكثر من 3,000 ساعة في السنة وقد تصل إلى 3,600 ساعة في الصحراء. وحديثا قامت المغرب ببناء محطة من أكبر محطات الطاقة الشمسية في العالم بتكلفة وصلت لحوالي 9 مليار دولار. تهدف المحطة إلى توليد 2,000 ميجاوات من الطاقة الشمسية بحلول عام 2020. كما يتم بناء خمس محطات للطاقة الشمسية تشمل محطات خلايا شمسية ومحطات للطاقة الشمسية المركزة.[3]

---

[1] لحاج بن زيدان، المرجع السابق، ص 15.

[2] عبد الوهاب زاير، "توجه المغرب الى الطاقة المتجددة: الواقع والآفاق"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السادس، جوان 2018، ص 352.

[3] عبد الوهاب زاير، المرجع السابق، ص 353.

ديزيرتيك أو ديزارتيك DESERTEC مشروع للطاقة الشمسية في شمال أفريقيا مقترح من قبل مؤسسة ديزيرتيك، وعبر البحر الأبيض المتوسط للتعاون في مجال الطاقة المتجددة. الاستثمار يتجاوز تكلفة أربعمائة مليار يورو. المشروع سيعتمد على الطاقة الشمسية الحرارية (وليس الخلايا الشمسية) على مساحة 6،500 ميلا مربعا (17،000 كم2) في الصحراء الكبرى، إنتاج الكهرباء ستستفيد منه دول أوروبية وأفريقية من خلال شبكة عظمى للكابل عالي الفولت، وتم تكوين الوكالة المغربية للطاقة الشمسية (مازن)، ملكية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص للإشراف على المشروع. تم الانتهاء من المحطة الأولى في عام 2015، بينما سيتم الانتهاء من باقي المشروع في عام 2020. وأعلنت الوكالة أن المشروع سيوفر 38% من احتياج المغرب السنوي للكهرباء. [1]

تعتبر المغرب هي البلد الأفريقية الوحيدة المتصلة شبكيا بأوروبا بواسطة مشروع ديزرتيك، ولقد أفادت مؤسسة بلومبرغ نيو أنيرجي أن المغرب رصدت استثمارات من تمويلات داخلية وخارجية بقيمة 2.4 مليار دولار في محطة «نور ميدلت» للطاقة الشمسية، في جنوب شرقي المغرب على سفوح جبال الأطلس الكبير، لإنتاج 800 ميغاوات من الطاقة الحرارية المستخرجة من الألواح الشمسية المعتمدة في استعمال الكهرباء النظيفة. وقدر مجموع الاستثمار العالمي في الطاقات الشمسية خلال الربع الأول بنحو 37.4 بليون دولار، بتراجع 19 في المئة عن الفترة ذاتها من عام 2016. [2]

وتعتبر محطات نور 1-2-3-4 في ضواحي ورزازات جنوب شرقي مراكش، أكبر مجمع للطاقة الشمسية لإنتاج الكهرباء الحرارية في العالم، بطاقة تقدر بـ2000 ميغاوات، أنجزتها مجموعة «باور انيرجي»

[1] هاجر أميرة، " مشروع للطاقة الشمسية في شمال أفريقيا"، يوم 2019/04/12، على المقع الالكتروني: https://about.bnef.com

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الأورو متوسطية: رهانات حصيلة وآفاق**، الأردن: دار زهران للنشر 2015، ص45.

السعودية بشراكة مع شركات كهرباء اسبانية وتمويلات غالبيتها ألمانية وأوربية ومن البنك الدولي. وقدرت كلفة المشروع بنحو 9 بلايين دولار، واستمر بناؤه 7 سنوات، وهو أول محطة من نوعها تعتمد تقنية بخار المياه لتخزين الطاقة الحرارية حتى في ساعات الليل الحالكة، ما يسمح بإضاءة 1.1 مليون منزل. واستفادت المحطة من التكنولوجيات الحديثة (ألمانية واسبانية وفرنسية وأميركية وصينية ويابانية وعربية) ومن موقعها على سفوح جبال الأطلس، وبجوار سد كبير لتخزين المياه ، ومطار دولي، ومنطقة تشرق فيها الشمس 350 يوماً في السنة. ومن دون توافر كل هذه الشروط يستحيل إقامة «محطة نور» التي تعتبر فريدة من نوعها.[1]

وكان المغرب أطلق عام 2009 برنامجاً طموحاً للطاقات الشمسية بكلفة 11 بليون دولار، لتوفير 42 في المئة من حاجاته إلى الكهرباء، على أن يرفع تلك الحصة إلى أكثر من نصف الاستهلاك قبل حلول عام 2030. ومن المنتظر أن يرتفع استهلاك الكهرباء إلى 49 تيراوات ساعة بحلول عام 2020 وإلى 65 تيراوات بحلول عام 2025. ويقدر حجم الاستثمار المعلن في الطاقات المختلفة بنحو 40 بليون دولار يشمل بناء ميناء لتخزين الغاز الطبيعي المسيل، ومد أنابيب عبر طول المحيط الأطلسي لنقله إلى طنجة على البحر الأبيض المتوسط وربطه بشبكة أنبوب المغرب العربي الآتي من الجزائر نحو إسبانيا والاتحاد الأوروبي.[2]

ويراهن المغرب على الطاقات المتجددة لسببن، أولهما اقتصادي لخفض كلفة واردات الطاقة الأحفورية والنفط التي قدرت بنحو 7.5 بليون دولار العام الماضي، وكل خفض لكلفة الطاقة يزيد تنافسية الصادرات

[1] تقرير البنك الدولي.، pdf، متحصل عليه من: Arabic_PR_CP_Arabe_Noor_Plant_Morocco

[2] سعيد سايل ، "التعاون الأوربي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية "، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012) ، ص21.

المغربية ويقلص عجز ميزان المدفوعات الخارجية بحسب المحللين. وهناك سبب بيئي للاستثمار في الطاقات المتجددة بفضل وفرة أشعة الشمس في جنوب البلد وشرقه، ووفرة الرياح في شمال المغرب وجنوبه في طنجة والصويرة وطرفاية، وبوجدور في الصحراء المغربية، حيث تبني شركات أوروبية منها «سيمنس ويند» الألمانية و «إنجيل غرين باور» الإيطالية، مزارع رياح لحساب مجموعة «ناريفا» التابعة لمجموعة «المدى القابضة» الخاصة. وتعتبر تلك المحطات الأكبر من نوعها في أفريقيا والشرق الأوسط.[1]

[1] سعيد سايل، المرجع السابق، ص 22.

المبحث الثاني: التنافس في مجال الاستثمارات

احتل المغرب المرتبة الأولى بين الاقتصادات الأكثر جاذبية للاستثمار في القارة الأفريقية بحسب «مؤشر الاستثمار في أفريقيا 2018» الصادر عن شركة «كوانتوم غلوبال ريسيرش لاب»[1]، وحسب المؤشر الذي صدر الاثنين الماضي، فإن المغرب يأتي في المرتبة الأولى «بفضل النمو الاقتصادي القوي المطرد، والمركز الجغرافي الاستراتيجي، والاستثمار الأجنبي المباشر المتزايد، ومستويات الدين الخارجي، وعوامل رأس المال الاجتماعي بجانب البيئة المواتية إجمالا للأعمال».

وعزا التقرير احتلال المغرب المرتبة الأولى في مؤشر الاستثمار بأفريقيا إلى حجم اقتصاده، ومناخ الأعمال المواتي، وتدبيره للمخاطر الماكرو – اقتصادية. وحسب المؤشر، فإن المغرب جذب تدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية بشكل منتظم، وبالأخص في قطاعات البنوك والسياحة والطاقة ومن خلال تطوير الصناعة.

ويشير مؤشر الاستثمار في أفريقيا إلى أنه «وفقا للبيانات الصادرة أخيراً عن مكتب الصرف بالمغرب (الذي يشرف على تحويل العملات)، فقد جذب المغرب حوالي 2.57 مليار دولار في شكل استثمار أجنبي مباشر في عام 2017، بزيادة 12 في المائة مقارنة بعام 2016.[2]

وحسب المؤشر ذاته، فإن المغرب «يعتبر على نطاق واسع واحدا من أفضل البلدان الناشئة للاستثمار الخارجي، وذلك بفضل الفرص المتميزة المتاحة أمام المستثمرين الدوليين في قطاعات استثمارية عديدة، مثل: الطاقة والبنية التحتية والسياحة وتقنية المعلومات والاتصالات من بين قطاعات أخرى».[3]

[1] Interview with Mthuli Ncube, Head of Quantum Global Research Lab as Morocco leads 2018 Africa investment index, 02/03/2019, sur le site : http://quantumglobalgroup.com

[2] Ibid.

[3] Ibid.

ويتألف مؤشر الاستثمار في أفريقيا من مؤشرات اقتصاد كلي ومؤشرات مالية بجانب مؤشرات مجموعة البنك الدولي لسهولة ممارسة الأعمال. وتعد «كوانتوم غلوبال» مجموعة دولية من الشركات تنشط في مجالات استثمارات الأسهم الخاصة، وإدارة الاستثمار، وبحوث الاقتصاد الكلي، ونموذج الاقتصاد القياسي.

لقد تبنت الجزائر في القرن الحادي والعشرين اقتصاد السوق ، وهذا يتطلب إعادة النظر في كافة التشريعات والقوانين الموجودة كي تتماشى مع هذا النهج الجديد ، إضافة إلى إيجاد تشريعات وقوانين جديدة تتطلبها المرحلة القادمة، و تعاني الجزائر من ظاهرة ضعف الاستثمار وذلك بسبب المناخ الاستثماري وصعوبة الحصول على تمويل وفي المقابل لديها معدلات نمو سكاني مرتفعة ، مما يتطلب تحقيق معدل نمو اقتصادي يواكب هذه الزيادة السكانية الأمر الذي يعد مشكلة أساسية لها أثار سلبية على المواطن وبالتالي تنعكس هذه الآثار على الاقتصاد الوطني بشكل عام.[1]

إن سوق الاستثمار الجزائرية تعاني من ضعف في التمويل ، نظرا لارتفاع تكاليف التمويل وصعوبة الحصول عليه ولعدم وجود سوق أوراق مالية ، كما أن البنوك لم تستطع تأمين التمويل اللازم للاستثمار المطلوب في الجزائر على الرغم من وجود مدخرات في البنوك كثيرة تعادل حجم ميزانية جزائرية لكنها غير قادرة على القيام بتمويل الاستثمار[2].

[1] جمال بوزكري، "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، (جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013)، ص75.

[2] بن لخضر عيسى، "سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه،(جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس، كلية الاقتصاد 2005)، ص 12.

المطلب الأول: التنافس في قطاع النقل والاتصال

1- النقل في المغرب.

إذا كان النقل الجوي أحدث طرق المواصلات، فإن الموقع الجغرافي للمغرب مكنه من لعب دور كبير في هذا الميدان: أول خط جوي يربط بين قارتين كان الخط البريدي الجوي تولوز – الرباط الذي بدأ في فاتح سبتمبر 1919، والذي ألحق بخدمة مسافرين سَنَةً لاحقًا، قبل أن يمدد لاحقًا إلى دكار ثم إلى أمريكا اللاتينية. استغل هذا الخط من طرف المجموعة الخاصة لاتيكوير، مع نقص في المطارات في بداية القرن الماضي، حيث استعملت طائرات مائية تحط في المدن الساحلية لنقل الركاب ولهبوطات إستعجالية أكثر سهولة. لعب كل من المغرب والسنغال دورا اساسيا بسبب طول واجهتيهما البحرية. ليست هناك احصائيات رسمية تؤكد عدد المسافرين في السنوات الأولى، حيث أن هذه الخدمة كانت استثنائية وجد مكلفة.[1]

يحتل المغرب الصدارة إفريقيًا من حيث جودة وفعالية الشبكة السككية، وليست هذه المرتبة وليدة الصدفة ولكن ثمرة للمجهودات المبذولة على كل المستويات، بحيث وعيا منها بأهمية الشبكة السككية ودورها المباشر في التنمية الإقتصادية، عملت وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على بلورة وتنزيل استراتيجية نوعية وناجعة لتنمية القطاع السككي بالمغرب، خلال الفترة بين 2011 و 2016، شهد النقل السككي بالمغرب تطورا غير مسبوق حيث عرف نجاحا كبيرا تميز بتنفيذ البرنامج التعاقدي المتعلق بالسكك الحديدية والذي يتضمن مجموعة من الإجراءات والمشاريع المهيكلة كالخط الفائق السرعة بين الدار البيضاء وطنجة والمحطات اللوجستيكية السككية التي تعتبر أحد الركائز للمخطط الإستراتيجي.[2]

[1] ابراهيم محمد علي، **تطور وسائل النقل في الوطن العربي**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص 75.

[2] المرجع السابق، ص 80.

أصبح المغرب سنة 2016 يتوفر على 60 ألف كلم من الطرق، منها 44000 كلم معبدة و7500 منشأة فنية، كان استثمار المغرب في الفترة ما بين 2008 و2011 هو 20 مليار درهم، وارتفع الاستثمار في هذا المجال إلى 33 مليار درهم في الفترة ما بين 2012-2016 لصيانة 20600 كلم من الطرق وتأهيل 371 منشأة فنية : منها 20 مليار درهم لاصلاح وصيانة الشبكة الطرقية، 9,8 مليار درهم لتهيئة الطرق القروية، 3,2 مليار درهم لاعادة تأهيل القناطر.[1]

ولقد شهد قطاع النقل الجوي بالمغرب، خلال السنوات الأخيرة، تحولات كبرى تطورت وثيرة تحسنها بعد تحرير الأجواء ودخول مجموعة من الفاعلين الجدد في قطاع الطيران وكذا إحداث أو تجديد أكثر من 51 ٪ من الاتفاقيات من أصل 46 اتفاقية تربطه حاليا مع 51 بلدا، يتم ربط المغرب حاليا ب 15 بلد و 553 مطار عبر رحلات منتظمة.[2]

2- النقل في الجزائر

لدى الجزائر شبكة طرق متنوعة، من طرق سيار وطرق وطنية معبدة كما لديها وسائل النقل حديثة ومتطورة مثل قطار فائق السرعة. وقطار الأقاليم السريعة. وقطار الانفاق مترو، وترامواي والنقل المعلق تيليفيريك، لدى الجزائر، 118306 الف كم من الطرقات المعبدة منها 30 الف كلم طريق وطني و 26626 كلم طريق ولائي و 62100 الف كلم طريق بلدي.[3]

[1] ابراهيم محمد علي، المرجع السابق، ص 81.

[2] وزارة التجهيز و النقل واللوجيستيك، مديرية الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل، تقرير حول تطور النقل الجوي من 2003 الى 2013، ماي 2014.

[3] وليد محمد عمار، "قطاع النقل في الجزائر في الجزائر"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2009)، ص 43.

تم الانتهاء من انجاز الطريق السيار شرق–غرب Autoroute بطول 1720 كم (مع الطرق الجانبية والمنشآت الفنية)، هو مشروع طريق سيار في الجزائر أو ما يسمى بمشروع القرن ، والذي يربط بين الحدود المغربية والحدود التونسية مروراً بالمدن الجزائرية الكبرى مثل (من الغرب إلى الشرق) تلمسان ووهران وغليزان والشلف والجزائر العاصمة وسطيف وقسنطينة وسكيكدة وعنابة و الحجار و الطارف، وهو يعد من شبكة الطرق السيارة المغاربية.[1]

تقف الشركة الوطنية للنقل للسكك الحديدية 'SNTF' على 4200 كم من السكك الحديدية المتصلة بالعاصمة وكبرى المدن كعنابة ووهران، ذات الفاعلية المحدودة. توجد حاليا 300 كم سكة عريضة، للشحن بين المناجم وعنابة، كلها مكهربة، وكذا شبكة السكك الموصولة بالشبكتين التونسية والمغربية، في التسعينات وبسبب الأزمة الاقتصادية وأعمال الإرهاب تقلص عدد مستعملي القطار كما تقلصت حمولة البضائع المشحونة بالسكك، ولقد خصصت الدولة 5.5 مليار أورو لتطوير وتحديث القطاع، فقبل نهاية 2010 خطوط جديدة ستدخل الخدمة إضافة إلى كهربة كل الشبكة الشمالية، الهدف هو مضاعفة عدد المسافرين السنوي إلى حدود 80 مليون مسافر سنويا وتخفيف الضغط على شبكة الطرقات، كما اقتنت الشركة في نهاية 2007، 30 عربة جر من جنرال موتورز، كما سيدخل ميترو الجزائر الخدمة ب 14 قاطرة مكهربة ليسمح بنقل 41.000 مسافر بالساعة في نهاية 2014.[2]

3–الاتصالات في المغرب

أدت الاختيارات الاقتصادية الكبرى التي اعتمدها المغرب والتي ارتكزت على الليبرالية والانفتاح على الأسواق الدولية، إلى تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية وهو ما ساهم في إحداث " ثورة اتصالات"

[1] وليد محمد عمار، المرجع السابق، ص 44.

[2] وليد محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 52.

داخل المجتمع المغربي من خلال التطور الهائل في استخدام الهاتف والإنترنت، وقد تعززت هذه الوضعية مع دخول شركة ثالثة في مجال الاتصالات، وتبعا للإحصاءات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتقنيي الاتصالات فإن الحضيرة الإجمالية للمنخرطين في الهاتف المتنقل بلغت في مارس 2006 أزيد من 12 ملايين منخرط موزعة بين الفاعلين الأساسيين شركة اتصالات المغرب 66,45% وميديتيلكوم 33,55% من حجم السوق.[1]

وعرف الإنترنت في المغرب تطورا هاما حيث يحتل المرتبة الثانية عربيا بعد مصر بعدد مستخدمين يبلغ 4,6 مليون مستخدم أي ما يعادل 15,1% من السكان[2]

وفقا لآخر الإحصاءات، ويبلغ عدد الهواتف الثابتة مليون و300 ألف خط، بينما تزيد عدد الهواتف المحمولة حتى تصل إلى أكثر من 9 ملايين و300 ألف خط وفقا لآخر الإحصاءات، وقد حققت هذه الخدمة طفرة ضخمة خلال السنوات القليلة الماضية حيث كانت أعداد المشتركين في هذه الخدمة تقل عن خمسة ملايين مشترك منذ ثلاثة أعوام فقط[3]

4-الاتصالات في الجزائر

يتواجد بالجزائر نحو 20 مليون مشترك في خدمة الإنترنت الجوال من الجيل الرابع، وأكثر من 4 مليون خط للانترنت الجيل الرابع (G4) الثابت للمشغل الحكومي اتصالات الجزائر، بحسب إحصائيات سلطة الضبط للبريد والمواصلات التي تتولى عملية مراقبة وتسيير القطاع في الجزائر، وكان المنتدى الاقتصادي العالمي والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال "إنسياد" قد صنفا الجزائر عام 2014، من ضمن

---

[1] أحمد ابراهيم ، **التنمية الاقتصادية في المغرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 65.

[2] المغرب، بيانات أساسية، الاتحاد الدولي للاتصالات، المكتب الاقليمى العربى، يوم 2019/05/14، على الموقع الالكتروني:http://www.ituarabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=20

[3] المرجع نفسه.

"الدول المتخلفة" في مجال الاتصالات وانتشار الانترنت وسرعة تدفقها، حيث حلت في المركز 129 من بين 148 دولة شملتها الدراسة، وبلغ حجم أعمال قطاع الاتصالات في الجزائر عام 2015 قرابة 4.5 مليار دولار، حسب إحصاءات رسمية لسلطة الضبط للبريد والمواصلات نشرت في سنة 2017، بزيادة قدرت بـ7 بالمائة عن 2014، وتحصي الجزائر نحو 45.8 مليون مشترك في الهاتف النقال بنوعيه "النظام العالمي للإتصالات المتنقلة" (جي.أس.أم) والجيل الثالث، حسب إحصائيات رسمية.[1]

المطلب الثاني: التنافس في القطاع الخدماتي.

1-النظام المصرفي في الجزائر

تجمع العديد من الدراسات الاقتصادية الحديثة، على أن النظام المصرفي الجزائري لا يزال في مراحله الجنينية، وذلك بالنظر إلى حجم الاستثمارات التي تعرفها جميع القطاعات في البلاد، وبالنظر أيضاً إلى الوفورات المالية في الجزائر، منذ انتعاش أسعار النفط في السنوات القليلة الماضية.

يلاحظ المتتبعون للشأن المصرفي الجزائري، أن المصارف الناشطة في البلاد، والبالغ عددها 20 مصرفاً وتسع مؤسسات مالية، عاجزة عن احتواء ما قيمته 40% من الكتلة النقدية الموجودة خارج الجهاز المصرفي، ما خلق لديها مشاكل عدة في التمويل. وقد تدخلت الدولة في الفترة الأخيرة في عمليات إعادة الرسملة لهذه المصارف، والتأخر في مجال الخدمات المصرفية، وخاصة الإلكترونية منها، يرجع إلى اتساع شبكة المصارف العمومية والعدد الكبير من الزبائن. ويوجد جهد من طرف هذه المصارف لتحسين الخدمات

[1] الطيب بن لعجل، **الاستراتيجية الجزائرية في التنمية الاقتصادية**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2008، ص 42.

على كل المستويات، مما أدى إلى توسيع استعمال البطاقات الإلكترونية، لكن بقي استعمالها في عمليات الدفع ضعيفا جداً. ويحمّل جبار المسؤولية في ذلك للمصارف والمتعاملين معا.[1]

كما أن المصارف العمومية الجزائرية تقوم بنشاط كبير فيما يتعلق بمرافقة الاستثمارات وتمويل الاقتصاد الوطني بصورة عامة، وهذا يتضح جلياً من خلال الأرقام الرسمية المحصلة من طرف بنك الجزائر المركزي حول حجم القروض الممنوحة لتمويل الاقتصاد والتي تتعدى 58.13 مليار دولار. وتنمو هذه الأرقام بوتيرة معتبرة، حيث سجلت نسبة نمو قدرت بـ22% سنة 2013 مقارنة بـ2012، وتمت المحافظة على هذه الوتيرة أيضا سنة 2014، ولقد تطورت وسائل الدفع الكلاسيكية إذ أصبح الشيك يعالج من ثلاثة أيام إلى سبعة أيام، بعد أن كانت مدة المعالجة قبل سنوات قليلة تصل إلى ثلاثة أشهر. ويؤكد بن خالفة على وجود فجوة كبيرة فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني، فالبطاقات المصرفية الإلكترونية أصبحت تستعمل للسحب، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى استعمالها في الدفع.[2]

المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية، رغم تطورها، إلا أنها ما زالت تعاني من فجوة كبيرة بينها وبين حجم الاقتصاد. وتتوجه الجزائر نحو وجوب أن يكون القطاع المالي صاحب الاستثمارات الكبيرة في السنوات المقبلة، بالإضافة إلى استثمارات جديدة للمصارف الدولية الكبرى، وذلك لأن السوق المصرفية في الجزائر ما زالت سوقاً ناشئة. ويدعو بن خالفة إلى ضرورة الإسراع في عصرنة المصارف العمومية، التي تستحوذ

[1] قاسيمي أمال، تمغارت أسمهان، وآخرون، **الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص 62.

[2] قاسيمي أمال، تمغارت أسمهان، وآخرون، المرجع السابق، ص 64.

على ما نسبته أكثر من 85% من السوق، وأن يكون من بين الأولويات تطوير استعمال البطاقات المصرفية الإلكترونية.[1]

2-النظام المصرفي في المغرب

يعتبر النظامان المالي والمصرفي الحلقتين الأضعف والأقوى في الاقتصاد المغربي على امتداد أكثر من 100 عام، انتقل خلالها المغرب من العسر والفاقة والحاجة والعجز في نهاية القرن التاسع عشر، إلى التوسع والريادة المصرفية والتمويلية إقليمياً وأفريقياً مطلع الألفية الثالثة.

في البداية كانت ندرة المال سبباً مباشراً لفرض الحماية الفرنسية عام 1912، عندما عجزت العاصمة فاس عن رد ديون كانت اقترضتها من «بنك ناسيونال دي باري- باريبا» لبناء ميناء عصري في الدار البيضاء، وقروض لمصارف بريطانية كانت تولت تسديد ديون بالجنيه الإسترليني نيابة عن المغرب، لحساب الخزينة الإسبانية تعويضاً عن حرب الريف عام 1860. وكان ضعف الدولة يومها وعدم قدرة الجمارك المغربية على تسديد الديون الخارجية، وتهافت الشركات والمصارف الأوروبية الكبيرة على الدخول إلى سوق المملكة الشريفة (تسميتها في ذلك الوقت)، دفع الدول المشاركة في مؤتمر جزيرة الخضراء في جنوب إسبانيا حول المسألة المغربية، إلى إنشاء «المصرف المركزي المخزني» الأول في المغرب برأسمال 15.4 مليون فرنك، وحصص متساوية بين الدول الـ12 على شكل شركة مساهمة تمتد 40 سنة ومقرها طنجة. ويهدف ذلك إلى ضمان تسديد الديون وتحرير التجارة، وتحديث الاقتصاد وفتح باب المنافسة والمنافع.[2]

عاش المغرب حالة مالي جديدة في مطلع ثمانينات القرن الماضي، عندما تجاوز العجز المالي 15 في المئة من الناتج الإجمالي. واقتربت التجارة الخارجية المغربية من الإفلاس، بعدما تبخر الاحتياط النقدي

[1] المرجع نفسه، ص 67.

[2] عبد الرؤوف الوجدي، **التنمية الاقتصادية المالية في المغرب**، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013، ص47.

وشحت الموارد وعجزت المملكة عن استيراد قوتها اليومي بالعملة الصعبة، فكان ضروريا الاستنجاد مرة أخرى بصندوق النقد الدولي، بعدما تعذر اللجوء إلى السوق الدولية، وفرض نظام برنامج التقويم الهيكلي PAS على المغرب في نوع من الإكراه، على رغم معرفة مسبقة بتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الجيواستراتيجية، مثلما فرضت الحماية الفرنسية قبل 70 عاما لأسباب مالية واقتصادية.[1]

وفي مقابل الدعم المالي والسياسي الأميركي، كان على المغرب تطبيق برنامج التقويم الهيكلي الأول في العالم العربي وأفريقيا، إلى جانب البرازيل وتشيلي والأرجنتين والفيليبين، وأتت نتائجه كارثية على الفئات الفقيرة والمتوسطة والشباب والنساء والأسر الحديثة، بعد خفض مخصصات الإنفاق على الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، وتوقف العمل في المشاريع الحكومية الكبيرة. وزاد عدد الفقراء واتسعت البطالة وانتقل آلاف القرويين لبناء أكواخ حول المدن الكبيرة، وانتشرت المهن الهشة والفوارق الاجتماعية. وشهدت بعض المدن الكبيرة قلاقل اجتماعية عنيفة. لكن هذه الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ساعدت في تطوير القوانين والتشريعات وتحديث الدولة والمؤسسات لمواجهة التحولات المقبلة. وأُقرّ دستور جديد عام 1992 وآخر في 1996، ودخلت المعارضة الاشتراكية إلى حكومة التناوب للمرة الأولى في عهد الملك الراحل الحسن الثاني، الذي كان يصف الوضع في بلاده بالسكتة القلبية الوشيكة.[2]

مند أواخر الألفية الثانية، توسعت المصارف المغربية إقليميا خصوصا في اتجاه أوروبا وأفريقيا والصين (هونغ كونغ)، من خلال إنشاء 44 شركة تابعة و15 فرعاً عالمياً يغطي ثلاث قارات، يعمل فيها نحو 20 ألف شخص، وتملك 1400 وكالة مصرفية دولية، وتضم السوق المالية حاليا 19 مصرفاً وشركة مالية تابعة لرقابة المصرف المركزي، وقواعد الانضباط الاحترازية لمعاهدة «بازل 3» في مجال الأخطار

[1] عبد الرؤوف الوجدي، المرجع نفسه، ص 49.

[2] إيمان عبد السلام، **النظام المصرفي المغربي**، الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2003، ص 17.

والانكشاف وتغطية القروض الهالكة. ويسمح القانون الرقم 12/103 المتعلق بمؤسسات الائتمان، بالعمل للمصارف التشاركية الإسلامية الخاضعة لرقابة مزدوجة من المركزي والمجلس العلمي الشرعي.[1]

ويتوقع إطلاق العمل بالمالية التشاركية في الخريف المقبل، على أن يسبقها طرح سندات وصكوك إسلامية من الخزينة العامة. وسيكون حجم التمويل نحو 10 في المئة في مرحلة أولى، على أن تحافظ المصارف التقليدية على حصة الأسد، وكان مصرف المغرب المركزي منح 7 تراخيص لنشاطات مالية إسلامية تشاركية.[2]

3-السياحة في الجزائر

صنفت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "يونيسكو" الجزائر ضمن تراث الإنسانية العالمي، بسبب طبيعتها الجذابة، وآثارها التي تعود إلى ما قبل التاريخ وصولاً إلى العهد العثماني، لكن كل ذلك لايزال مهملاً، إذ تبقى كل هذه المقوّمات السياحية بعيدة كل البعد عن الاستغلال الأمثل، ما دفع ممثل الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة "فريدريك بيري" إلى التأكيد أن القطاع السياحي بالجزائر يتمتع بإمكانات هامة، بفضل شواطئه المتوسطية وكنوزه الإنسانية والثقافية والتاريخية، مؤكداً في السياق ذاته أن العائق لنمو السياحة بالجزائر يبقى نقص المنشآت ذات النوعية.[3]

ووفق تقرير منظمة السياحة العالمية، فإن الجزائر وعلى الرغم من تنوع وتعدّد مناطقها السياحية، فقد احتلت سنة 2013 المرتبة الـ111 عالميا ضمن قائمة الدول المستقطبة للسياح، من بين 184 دولة ضمها

[1] إيمان عبد السلام، المرجع السابق، ص 20.

[2] لمرجع نفسه، ص 22.

[3] أميرة بن عماري، "إشكالية السياحة في الجزائر بين الاستراتيجية والواقع"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016، ص 18.

التصنيف، فيما احتلت المرتبة الخامسة أفريقيا، باستقبالها لنحو 2.7 مليون سائح من بين 55.7 مليون سائح دولي زار أفريقيا في السنة نفسها، حيث احتل المغرب المرتبة الأولى، تلته جنوب أفريقيا ثم مصر وتونس.[1]

واعتبر التقرير في الوقت نفسه، أن السياحة في الجزائر لا تزال في مرحلة النمو، إذ لا تسهم في الناتج المحلي الاجمالي إلا بما نسبته 8%، فيما أدرج السنة الجارية تصنيف "bloom consulting" الجزائر في المركز الـ26 أفريقيا، في ترتيب جذب البلدان للسياح.[2]

4-السياحة في المغرب

تلعب السياحة في المغرب دورا هاما في اقتصاد المغرب، نظرا للاستقرار الذي حضيت به مقارنة مع الدول الأخرى المجاورة لها في شمال أفريقيا، وقد أنشأت الحكومة المغربية أول وزارة للسياحة في عام 1985، وتعد السياحة في المغرب النواة الأساسية لقطاع الخدمات بالمغرب الذي يتوفر على شبكة طرقية وسككية يصل طولها إلى 59474 كلم و1813 كلم، وتوجد أهم المطارات الدولية بكل من: فاس، أكادير، مراكش، طنجة، وجدة والعيون، كما تتمركز أهم الموانئ بكل من الدار البيضاء، المحمدية، القنيطرة، طنجة، الداخلة والناظور وأكادير.[3]

توجد بالمغرب العديد من مواقع التراث العالمي: الموقع الأثري لوليلي، قصر آيت بن حدو، مازاكان (الجديدة)، المدينة العتيقة للصويرة، المدينة القديمة في فاس، المدينة العتيقة لمراكش، المدينة العتيقة لتطوان،

[1] أميرة بن عماري، المرجع نفسه، ص 18.

[2] المرجع نفسه، ص 19.

[3] محمد جعرة، "دور القطاع السياحي في المغرب: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10- العدد 2 (2018)، ص 72.

المدينة التاريخية لمكناس، الفضاء الثقافي لساحة جامع الفنا، مدينة طنجة ومدينة طانطان، ويعمل في صناعة السياحة المغربية نحو 620 الف شخص وكانت هذه الصناعة قد شهدت تطورا ملموسا في العامين الذين سبقا 11 سبتمبر ففي عام 2000 زادت إيرادات السياحة 28% ووصلت إلى 8،26 مليار درهم (38.2 مليار دولار) إلا أن المغرب يهدف إلى استقبال عشرة ملايين سائح سنويا بحلول عام 2010 من حوالي 2.4 مليون سائح في العام الماضي. ويحاول المغرب تقليل الآثار السلبية التي تركتها أحداث سبتمبر بالاستمرار في المزيد من المشروعات، فقد بدأ العمل منذ أكتوبر 2002 لتطوير مواقع لبناء 36 فندقا بها نحو 7 آلاف غرفة في مراكش وهو استثمار يتكلف 44،6 مليار درهم إلى جانب بعض المشاريع للعديد من المستثمرين.[1]

وقد يكون المغرب اقل ضررا من الوضع السيئ للسياحة في العالم نظرا للاعتدال الذي يميزه. ويعمل في صناعة السياحة المغربية نحو 620 الف شخص وكانت هذه الصناعة قد شهدت تطورا ملموسا في العامين الذين سبقا 11 سبتمبر ففي عام 2000 زادت إيرادات السياحة 28% ووصلت إلى 8،26 مليار درهم (38.2 مليار دولار) إلا أن المغرب يهدف إلى استقبال عشرة ملايين سائح سنويا بحلول عام 2010 من حوالي 2.4 مليون سائح في العام الماضي. ويحاول المغرب تقليل الآثار السلبية التي تركتها أحداث سبتمبر بالاستمرار في المزيد من المشروعات، فقد بدأ العمل منذ أكتوبر 2002 لتطوير مواقع لبناء 36 فندقا بها نحو 7 آلاف غرفة في مراكش وهو استثمار يتكلف 44،6 مليار درهم إلى جانب بعض المشاريع للعديد من المستثمرين.[2]

[1] محمد جعرة، المرجع السابق، ص 72.

[2] المرجع نفسه، ص 73.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي في قضية الصحراء الغربية.

تمثل الموارد الاقتصادية حجر الزاوية في اسباب النزاع بين الدول نظرا لاعتبارات تجعل ميزان القوة يكون لصالح من يسيطر عليها ويحسن استغلالها واستخدمها، وان التمسك بالصحراء يعود الى التنافس الاقتصادي بين الجزائر والمغرب حول مخزون الثروات المعدنية والنفطية خصوصا، حيث اخذت القضية بعدا اقتصاديا.

وتتوفر في اقليم الصحراء عددا من الموارد الطبيعية كانت السبب في استمرار المشكلة ودخولها أحيانا النزاع المسلح واهم هذه المعادن:

أ- الفوسفات: تشتهر الصحراء بوجود كميات كبيرة من الفوسفات في منطقة (بوكراع) ويبلغ الحجم الاحتياطي منه 1.6 الف مليون طن وتبلغ نسبة نقاوته 31% وهي اعلى نسبة في العالم ويظهر بشكل طبيعي على سطح الارض، واستغلت الفوسفات بشكل تجاري عام 1964 والذي يصدر كمادة خام عن طريق مدينة (العيون) اكبر مدن الصحراء الواقعة على ساحل الاطلسي والتي تبعد عن منطقة بوكراع حوالي 100 كم (انظر الخارطة) ومنحت الحكومة الاسبانية عام 1967 امتيازا لشركات اسبانية واخرى متعددة الجنسيات لاستثمار الفوسفات، ويعد المغرب ثالث منتج للفوسفات في العالم واول مصدر له بعد تدخله في الصحراء عام 1976 حيث بلغ انتاجه اكثر من 36 مليون طن عام 1977.[1]

ب- الحديد: يبلغ حجم الاحتياطي من الحديد في الصحراء الغربية اكثر من 700 مليون طن وتوجد مناجمه في ذميلة وغراسة وتبلغ نسبة الخامات في التربة 65% وهي نسبة عالية، ويعتقد بأن هناك امكانية لرفع كمية الحديد المستخرج الى اكثر من 800 مليون طن.[2]

---

[1] جهاد عودة، **الإطار الدولي والاقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1987، 12.

[2] صلاح الدين حافظ، **حرب البوليساريو**، بيروت: دار الوحدة، 1981، ص71.

ج- النفط: بدأ التنقيب عن النفط في الصحراء عام 1961 من قبل الشركات الاوربية وبتشجيع من اسبانيا إذ عملت على رفع القيود الاقتصادية وتشريع القوانين التي تشجع على الاستثمارات ورأس المال في التنقيب عن النفط وحصلت تسع شركات امريكية وثلاثة اسبانية على امتياز اعمال البحث والتنقيب، وظهر النفط بكميات اقتصادية في المنطقة البحرية عام 1969 وكذلك شمال مدينة العيون. وان ظهور الفوسفات بكميات كبيرة وتزايد اهميته قد دفع تلك الشركات الى استغلال الفوسفات بدلا من النفط ولم تبقى منها سوى شركة نفط الخليج.[1]

ان المتغيرات الدولية والاقليمية زادت من تفاقم حدة التنافس والانقسام بين الجزائر والمغرب وهي الاطراف المباشرة في النزاع حول الصحراء، حيث تعتبر القضية المركزية التي تحكم العلاقات المغربية الجزائرية، فمن الواضح حسب التصور الواقعي ان المصلحة هي المحرك الأساسي لسلوكيات الدول، فلا مكان للمبادئ والأخلاق امام المصلحة القومية، فكل من الجزائر والمغرب يهتم بالصحراء الغربية اهتماما منبعثا من المصلحة الاقتصادية بالدرجة الأولى، فالجزائر صراحة ومما عرضناه أعلاه في هذا الفصل لاتمتلك اقتصاد منتج ومنافس في العديد من المجالات، غير ان مجال النفط يظهر جليا في مصلحة الجزائر القومية، حيث يمثل النفط اكثر من 96 % من صادرات الجزائر، فإثارة قضية الصحراء وعدم استقرار المنطقة يمنع نيجيريا من تمرير أنبوب الغاز الي أوروبا، بالمقابل يكون لها نصيب من عائدات الغاز ان مر على اقليمها، اما المغرب فاكثر براغماتيا لان مرور أنبوب الغاز على اقليمها يوفر على خزينتها اشتراء الغاز بالمقابل عملت على اثارة ازمة مالي ودعم لا استقرار المنطقة لتمنع الجزائر من مشروعها وتستفيد هي منه.

[1] على الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي**، بيروت: دار الوحدة، 1980، ص16.

خلاصة الفصل الثالث:

ان اقتصاد الجزائر والمغرب اقتصاديات ناشئة، يحث يظهر ذلك من خلال مختلف القطاعات الاقتصادية النقل، السياحة، النفط الى غير ذلك من النشاطات الحيوية في كل من الجزائر والمغرب، غير ان القضية المحورية التي أدخلت البلدين في التنافس والصراع الاقتصادي الذي تحول وأثر بدرجة كبيرة على السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية هي قضية الصحراء الغربية.

الخاتمة

من خلال بحثنا في الموضوع الموسوم بـ "أثر الاقتصاد في السياسة الخارجية للدول: المغرب والجزائر دراسة مقارنة"، توصلنا الى النتائج التالية:

- ❖ رغم تعدد تعاريف السياسة الخارجية إلا أنها لا تخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافا قريبة أم بعيدة الأمد، وتتميز السياسة الخارجية بالطابع الرسمي والو إحدى الذي يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة كما أنها تتميز بالطابع الخارجي والذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية والتي دوما تكون خارج حدود الدولة وتتنوع هذه الجهات وفقا لتنوع الفواعل في العلاقات الدولية.
- ❖ كما تصبغ السياسة الخارجية للدولة عدة توجهات وذلك حسب نوع الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة وكذلك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي، فقد تتوجه الدولة توجها إقليميا أو دوليا وذلك وفقا لمجالها الجغرافي والحيوي بحث تبحث لنفسا عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع الراهن للعلاقات الدولية وذلك بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصلحتها القومية، وقد تتوجه توجها تدخليا أو لا تدخلي لتغيير التركيبة السياسة للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير فيها النخب الحاكمة، وتختلف الوسائل المستخدمة في ذلك.
- ❖ إلا أن توجهات السياسة الخارجية تحكمها عدة محددات، تنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية، فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة، وتتنوع هذه المحددات بدءا من الجغرافيا ودور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة، إلى تنوع الموارد الطبيعية وتوفرا الذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد، ما يجنبها المساومات التي تواجهها في حال الضعف،

كما تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية والسياسة الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقا لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وحضارية وتاريخية، أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية والذي من شانه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات. كما أن تفاعل البنيان الدولي وترابط الوحدات الدولية من خلال المؤسسات الدولية وما ينتج عنها من التزامات قانونية وأدبية، كل ذلك يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدول.

- تنطلق السياسة الخارجية من منطق الفعل وردود الأفعال في الساحة الدولية، حيث يصعب الفصل بين ما هو مؤثر في سلوك الدول الخارجي فالمحددات الخارجية والداخلية تتداخل بينهما من خلال التأثير المتبادل بين مختلف المتغيرات التي يصعب تحديد نسبة أثرها في سلوك الدول الخارجي، مع ذلك يتفق الجميع ان المتغير الاقتصادي هو الأكثر اثرا في السياسة الخارجية خاصة وأن كل دولة مرتبطة بتحقيق المصلحة.
- ازداد دور العوامل الاقتصادية في السنوات الأخيرة نظرا لازدياد تدخل الدول في العلاقات الاقتصادية الخارجية و من تم أصبحت هذه العوامل جزءا حيويا من السياسة الخارجة و تلعب دور محدد في اختيارات السياسة الخارجية الجزائرية و المغربية، على اعتبار أن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توفر معظم المواد الاقتصادية كما تعد تعبئة تلك المواد أحد الأهداف الرئيسية للسياسات الخارجية في الجزائر والمغرب ، فقد أخذت ظاهرة الاهتمام بالعامل الاقتصادي بكل أبعاده التجارية والاستثمارية تزداد في ظل تعاظم ظاهرة الاعتماد المتبادل و التجارة الحرة بين مختلف دول العالم و أخذت الجوانب الاقتصادية المختلفة تحتل مكانة بارزة في العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع الجزائر والمغرب إلى تركيز اهتمامها من اجل حشد اكبر قدر ممكن الموارد لمواد لمواجهة المشكلات و الأزمات الاقتصادية و تحقيق التنمية لكل أبعادها المحلية، في حين ان

استخدام السياسة الخارجية كأداة لتعبئة الموارد الداخلية و الخارجية و جلب الاستثمارات قد أصبح نموذجا يستخدمه صانع القرار في البلدين، حيث يقع على القادة مسؤولية الاختيار بين بدائل القرارات في ظل موارد محدودة.

- ان اقتصاد الجزائر والمغرب اقتصاديات ناشئة، يحث يظهر ذلك من خلال مختلف القطاعات الاقتصادية النقل، السياحة، النفط الى غير ذلك من النشاطات الحيوية في كل من الجزائر والمغرب، غير ان القضية المحورية التي أدخلت البلدين في التنافس والصراع الاقتصادي الذي تحول وأثر بدرجة كبيرة على السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية هي قضية الصحراء الغربية.

قائمة المراجع والمصادر.

❖ **المراجع والمصادر باللغة العربية.**

أولا: المصادر.

- الدستور المغربي لسنة 2011.
- مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 26 نوفمبر 2002 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية، عدد 79، مؤرخة في 01 ديسمبر 2002.

ثانيا: المراجع.

أ/ الكتب.

- ابراهيم محمد علي، **تطور وسائل النقل في الوطن العربي**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2004.
- أحمد ابراهيم، **التنمية الاقتصادية في المغرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- أحمد ابراهيم منصور، **عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية اسلامية مقارنة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2007.
- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية . دراسة في الأصول والنظريات**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، 1971.
- اعمر بوزيد، **شركاء أم منافسون: سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية-الأوربية اتجاه منطقة غرب المتوسط**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014.
- إيمان عبد السلام، **النظام المصرفي المغربي**، الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2003.
- جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
- جهاد عودة، **الإطار الدولي والاقليمي لمشكلة الصحراء الغربية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1987.
- جيلين بالمر، كليفتون مورجان، **نظرية السياسة الخارجية**، (تر: عبد السلام على النوير)، الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود،2011.
- جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985).
- الحسان بوقنطار، **السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات**، الرباط: شركة بابل للطباعة والنشر، 2002.

قائمة المراجع والمصادر.

- حسن عبد الله، **مستقبل النفط**، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- سحر عبد الرؤوف سليم، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2014.
- السيد عليوة، **أصول العلاقات الدولية**، القاهرة: كلية التجارة، جامعة حلوان، 2000.
- صلاح الدين حافظ، **حرب البوليساريو**، بيروت: دار الوحدة، 1981.
- الطيب بن لعجل، **الاستراتيجية الجزائرية في التنمية الاقتصادية**، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008.
- عبد الرؤوف الوجدي، **التنمية الاقتصادية المالية في المغرب**، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013.
- عبد القادر محمد فهمي، **المدخل الى الاستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي،2006.
- عبد القادر معاسو، **السياسة البترولية الجزائرية ودور النفط في التنمية الاقتصادية**، دراسات في النفط، الكويت: دار النشر الكوتية، 1981.
- على الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في العالم العربي**، بيروت: دار الوحدة، 1980.
- فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الأورو متوسطية: رهانات حصيلة وآفاق**، الأردن: دار زهران للنشر 2015.
- قاسيمي أمال، تمغارت أسمهان، وآخرون، **الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.
- محمد أحمد بدر الدين، **استراتيجيات النمو الاقتصادي**، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2017.
- محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية–الارترية**، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع،2004 .
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية: مفهومها–نظرياتها–سياساتها**، الاسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات**، عمان: دار وائل للنشر ،2007.
- ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي،1985.
- وهيبة دالع، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999–2006**، الجزائر: دار الخلدونية، 2014.

ب/ المجلات والدوريات.

- ـــــــــــــــ، خريطة المواقع النفطية والعلاقة بين النفط والتنمية في الجزائر، مجلة أويك، عدد 1259، شهر أفريل 2009 .
- أميرة بن عماري، "إشكالية السياحة في الجزائر بين الاستراتيجية والواقع"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 7، 2016.
- رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة: الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية "، كارنيجي الشرق الأوسط، العدد 07 10، اكتوبر 2008، يوم 2019/03/02 على الموقع الالكتروني:
- عبد الوهاب زاير، "توجع المغرب الى الطاقة المتجددة: الواقع والآفاق"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، العدد السادس، جوان 2018.
- فلاح مبارك بردان، " الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية"، مجلة القانون والمجتمع، بجامعة أدرار، العدد الثامن، ديسمبر 2016.
- لحاج بن زيدان، "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، قراءة تحليلية: 2000-2010" ، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 1، الجزائر، 2011.
- محمد جعرة، "دور القطاع السياحي في المغرب: دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2015)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10- العدد 2 (2018).
- نواري أحالم، "تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة سعيدة، العدد الرابع، 2011.

ج/ الدراسات غير المنشورة.

- بن لخضر عيسى، "سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجيلالي ليابس – سيدي بلعباس، كلية الاقتصاد 2005).
- بياضي محي الدين، "المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية دراسة حالة"، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان)2012.
- جمال بوزكري، "الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، (جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2013).
- السعدية لدبس، الساسة الخارجية المغربية في عهد الملك محمد السادس تغيير ام استمرارية؟، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، (جامعة محمد الخامس، كلية سلا،2006/2007).

- سعيد الصديقي، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة الدكتوراه، (جامعة محمد الأول كلية الحقوق، 2002).
- سعيد سايل ، "التعاون الأوربي المتوسطي في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية "، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية 2012) .
- عبد الرؤوف عطار، "تحليل السياسة الخارجية التركية: دراسة في نظرية العمق الاستراتيجي"، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلاقات الدولية، جوان 2013).
- عمار بوكروش ، "السياسة الخارجية المبادئ والاهداف "، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جوان 2011).
- عيسى مقليد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، رسالة ماجستير، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية ، 2007-2008).
- قجالي محمد، "ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية -التونسية"، رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1990).
- كريم واضية، "السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه شمال افريقيا"، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، اكتوبر 2014).
- كريم واضية، "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي: دراسة في المحددات والأبعاد"، رسالة ماجستير، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، اكتوبر 2012).
- وليد محمد عمار، "قطاع النقل في الجزائر في الجزائر"، مذكرة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2009).
- فؤاد جدو،" دور المحدد الأمني في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه منطقة الساحل الافريقي"، أطروحة دكتوراه، (جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2018/2017).

هـ/التقارير:

- تقرير البنك الدولي.، Arabic_PR_CP_Arabe_Noor_Plant_Morocco :pdf
- تقرير التنمية الصناعية لعام 2016، EBOOK_IDR2016_OVERVIEW_ARABIC_.pdf
- وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك، مديرية الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل، تقرير حول تطور النقل الجوي من 2003 الى 2013، ماي 2014.

ي/ مواقع الأنترنيت:

- كوثر عباس الربيعي، " التأثير ألمريكي في السوق النفط العالمية"، يوم 2019/06/20، على المقع الالكتروني:

  .http.//www.lasy.net/isoj ?func= fullesc 8 old =60414

- شبكة ضياء، "السياسة الخارجية المغربية في ضوء دستور 2011 دراسة تحليلية للأدوار والأولويات"، يوم 2019/06/40، على الموقع الالكتروني:https://diae.net/53581/
- محمد بوبوش، "قضايا السياسة الخارجية المغربية من خلال البرنامج الحكومي"، يوم 2019/06/19، على الموقع: https://www.marocdroit.com/attachment/323553/
- وزارة المالية المغربية، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، يوم 2019/06/19، عل الموقع الالكتروني:

  https://www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Stratégies/Pacte-National-pour-l'Emergence-Industrielle.aspx?m

- شذى خليل، الحروب الاقتصادية سلاح فتاك في اختلال موازين الدول، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، يوم 2019/03/02، على الموقع الالكتروني:
  www :CarnegieEndowment.org
- هاجر أميرة، " مشروع للطاقة الشمسية في شمال أفريقيا"، يوم 2019/04/12، على المقع الالكتروني:https://about.bnef.com
- المغرب، بيانات أساسية، الاتحاد الدولي للاتصالات، المكتب الاقليمى العربى، يوم 2019/05/14، على الموقع الالكتروني:
  http://www.ituarabic.org/arab_country_report.asp?arab_country_code=20
- الموسوعة السياسية، "نظرية السياسة الخارجيةTheory of Foreign Policy – " اطلع عليه يوم 2019/04/02 على الموقع الالكتروني:https://political-encyclopedia.org

- محمد الدبار، "أبعاد السياسة الخارجية . دراسة تأصيلية"، المعهد المصري للدراسات، يوم 2019/04/08، على الموقع الالكتروني https://eipss-eg.org

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Livres

- Dario battistella**, théories des relations internationales**, 4°édition, Paris: presses de sciences politiques,2012.
- Montesquieu**, l'esprit des lois(1748)**, tome 2, Paris: garnier-flammarion, 1979.

2. Rapports

- BANQUE D'ALGERIE, EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONITAIRE en Algerie, (2007).
- Centre National de l'Informatique et des statistiques du commerce éxterieur de l'Algerie. Année 2007.

3. Site web

- Interview with Mthuli Ncube, Head of Quantum Global Research Lab as Morocco leads 2018 Africa investment index, 02/03/2019, sur le site : http://quantumglobalgroup.com

الصفحة	العـــــــــــــــــــــــــــــــــنوان
أ- ج	مقدمة..
6	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة..................................
7	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية..................................
7	المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية..
10	المطلب الثاني: محددات السياسة الخارجية..
16	المطلب الثالث: أدوات تحقيق اهداف السياسة الخارجية................................
21	المبحث الثاني: النظريات المفسرة للمسارات الاقتصادية في السياسة الخارجية.........
21	المطلب الأول: النظرية الواقعية...
22	المطلب الثاني: النظرية الليبرالية...
23	المطلب الثالث: المقاربات السائدة في الفكر الاقتصادي................................
28	الفصل الثاني: دور المحدد الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية
29	المبحث الأول: دور المحدد الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية الجزائرية..........
29	المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية....................................
32	المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية الجزائرية............................
35	المطلب الثالث: دور النفط والطاقة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية..............
38	المبحث الثاني: دور المحدد الاقتصادي في صنع السياسة الخارجية المغربية..........
38	المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية المغربية.......................................
39	المطلب الثاني: مؤسسات صنع السياسة الخارجية المغربية..............................
42	المطلب الثالث: دور القطاعات الصناعية والاقتصادية في صنع السياسة الخارجية المغربية..
45	الفصل الثالث: انعكاسات الاقتصاد في السياسة الخارجية الجزائرية والمغربية..........
45	المبحث الأول: التنافس في المجال الطاقوي..
45	المطلب الأول: التنافس المغربي الجزائري على خطوط إمدادات الغاز ....
48	المطلب الثاني: التنافس في مجال الطاقات المتجددة..................................
55	المبحث الثاني: التنافس في مجال الاستثمارات...
57	المطلب الأول: التنافس قطاع النقل والاتصال..

المطلب الثاني: القطاع الخدماتي.....	61
المطلب الثالث: البعد الاقتصادي في قضية الصحراء الغربية.....	68
الخاتمة.....	72
قائمة المصادر والمراجع.....	74
فهرس المحتويات.....	81

الملخص

أصبح الاقتصاد يحتل الصدارة في السياسة الخارجية بين الدول، وأصبح التنافس على الموارد والأسواق السمة المميزة للعلاقات الدولية، فظهرت التكتلات على أساس اقتصادي بدل الأحلاف العسكرية التي سادت تقليديا حتى أواخر القرن العشرين، وتدفع العولمة والتكنولوجيات الحديثة بشدة في هذا الاتجاه.

ولم تشذ السياسات الخارجية لكل من الجزائر والمغرب عن هذه القاعدة، حيث تسعى كل منهما إلى تعزيز دورها السياسي من علاقاتها الاقتصادية مع دول الجوار وعلى المستويين القاري والدولي، في مجالات متعددة منها الطاقة والسياحة وجذب الاستثمار الأجنبي. ومنه نستخلص أنه أصبح للاقتصاد الدور البارز في صنع السياسة الخارجية لكلى الدولتين.

Résumé

L’économie occupe actuellement une place de choix dans la politique extérieure des états, et la compétition, autour des ressources et des marchés, est devenue la caractéristique des relations internationales. Les alliances sur une base économique ont remplacé les alliances militaires, qui ont régné traditionnellement jusqu’à la fin du 20eme siècle. Ajoutée à cela les poussées de la mondialisation et des nouvelles technologies dans ce sens.

Les politiques extérieures de l’Algérie et du Maroc ne font pas exception à cette règle, du fait que chacune d’elles cherche à consolider son rôle politique au travers de ses relations économiques avec les pays voisins ainsi qu’au niveau continental et mondial, dans différents domaines, tel que l’énergie, le tourisme et l’attractivité des investissements étrangers. En conséquence, le rôle de l’économie dans l'élaboration des politiques extérieures de ces états, est devenu central